مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

34

توجهات عامة في إعداد سياسة للتمويل الأصغر

داعمة لنشاط اقتصادي مدر للدخل ومولد لفرص العمل

تأليف

أ.د. كامل كاظم بشير الكناني

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

توجهات عامة في إعداد سياسة للتمويل الأصغر

داعمة لنشاط اقتصادي مدر للدخل ومولد لفرص العمل

تأليف

أ.د. كامل كاظم بشير الكناني

استاذ التخطيط واستراتيجيات التنمية

كلية المنصور الجامعة

ايلول (سبتمبر)2023

34

توجهات عامة في إعداد سياسة للتمويل الأصغر

داعمة لنشاط اقتصادي مدر للدخل ومولد لفرص العمل

تأليف

أ.د. كامل كاظم بشير الكناني

استاذ التخطيط واستراتيجيات التنمية

كلية المنصور الجامعة

الطبعة الأولى2023 م

القياس: 14.5×21

عدد الصفحات: 109

رقم الإيداع: 2425

ISBN: 978-9922-711-73-9

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD

لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف
حي الحويلة - امتداد شارع الإسكان

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
التعريف بمصطلحات الدراسة	15
المستخلص	17
المقدمة	21
اولاً: الاطار المفاهيمي للدراسة	23
ثانياً: نماذج التمويل الاصغر في تجارب دولية	31
ثالثاً: مدخل في سياسات التمويل الاصغر	43
رابعاً: اساسيات في بناء سياسة للتمويل الاصغر	51
خامساً: المقومات الاساسية في اعداد سياسة للتمويل الاصغر	66
سادساً: سياسة التمويل الاصغر حاجة ضرورية في الاقتصاد العراقي	73
سابعاً: لمحات عن نشوء مؤسسات التمويل الاصغر في العراق	78
ثامناً: مشاكل وتحديات التمويل الاصغر في العراق	88
تاسعاً: الاركان الاساسية في سياسة التمويل الاصغر في العراق	92
عاشراً: التمويل الاصغر والشمول المالي	101
حادي عشر: خطوات في مسار التنفيذ	101
الهوامش والمراجع	105

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

توجهات عامة في إعداد سياسة للتمويل الأصغر

داعمة لنشاط اقتصادي مدر للدخل ومولد لفرص العمل

تأليف

أ.د. كامل كاظم بشير الكناني

استاذ التخطيط واستراتيجيات التنمية

كلية المنصور الجامعة

ايلول (سبتمبر)2023

التعريف بمصطلحات الدراسة

- **الفقير**: هو الشخص الذي ليس له دخل أو له دخل لا يتجاوز الدخل المحدد ضمن استراتيجية الفقر.
- **الفقير النشط اقتصادياً:** الفقير القادر على العمل.
- **التمويل الأصغر:** يقصد به كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقير النشط اقتصاديا أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصاديا وفقاً لما تقرره المؤسسة المالية المانحة، ويقصد بها حزمة من الخدمات المالية وغير المالية تشمل، على سبيل المثال، منح التمويل، الادخار، التأمين، التخزين، التسويق، أضافة إلى تقديم الاستشارات والتدريب في ادارة المشروع وتطويره. وهذا التمويل يشمل بشكل رئيسي؛
  - **المشاريع متناهية الصغر**: مبادرات فردية في ممارسة المهنة لشخص أو شخصين، ويكون تمويلها في قروض بسيطة وضمانات خفيفة، وحسب ما يقرره القانون.
  - **المشاريع الصغرى**: يقصد به العمل الذي يحتاج إلى تمويل أصغر لتشغيله حيث يعتمد على مالك أو منظم عمل واحد يستخدم عدد من الأشخاص لا يتجاوز العدد الذي يحدده القانون وغالبا ما تتضمن نشاطات حرفية ومهنية لمجموعة افراد لا تتجاوز (5) أفراد.
  - **المشاريع الصغيرة:** يكون عدد العاملين فيها بين 5-10 أشخاص.
- **المشاريع المتوسطة:** يكون عدد العاملين فيها أكثر من (10) ولغاية (29) شخص.
- **المشاريع الكبيرة:** يكون عدد العاملين فيها من (30) شخص فأكثر.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد صيغ التمويل الحديثة التي تستهدف الفقراء او أصحاب الدخل المحدود والذين ليس بمقدورهم الاستفادة من مجالات الإقراض التي تطرحها المؤسسات المصرفية، وهو ما يطلق عليه بـ " التمويل الأصغر". والذي يُعد أداة تنموية توفر أو تمنح الخدمات المالية بشكل استثنائي مثل القروض الصغيرة والمتناهية الصغيرة لمساعدة الفقراء في تأسيس اعمال جديدة او توسيع اعمالهم القائمة، هذا التمويل سيمكّن شريحة واسعة من الفقراء والمهمشين في منحهم الخيارات المتنوعة لتأسيس الاعمال وكسب العيش وزيادة الدخل وتقليل تعرضهم للضغوط الاقتصادية.

وقد اثبتت التجارب الدولية في العديد من الدول، المتقدمة منها والنامية، بما في ذلك تجربة بنغلادش، حيث كانت انطلاقة " بنك القرية او بنك الفقراء"، أهمية هذا النوع من التمويل في توفير فرص العمل التي تجسد قدراتهم وامكاناتهم الذاتية إذا ما اتيحت لهم فرص الحصول على الموارد المالية والتدريب والمشورة الفنية للبدء في مشاريعهم المتنوعة. هذه التجارب تشكل وعاء من الخبرة التي يمكن الاستفادة منها في بناء سياسات اقتصادية داعمة للشباب للولوج في سوق العمل وبالتالي تنشيط اداءهم الاقتصادي في الانتاج والاستهلاك والاستثمار نحو تطوير وتجديد اعمالهم وتلبية رغباتهم في عمل لائق بعيداً عن البطالة والفقر.

والعراق، كغيره، من الدول استطاع ان يخطو ، بمساعدة المنظمات الدولية، منذ بداية الالفية، على اعتماد هذا النوع من التمويلات، إلا أنها واجهت العديد من المشكلات عند تطبيقها قللت من فعالية ودور هذا النوع من التمويل، مما يتطلب وضع سياسات مستقرة واعدة تزرع الثقة والطمأنينة لدى الفئات المستهدفة من هذا التمويل، وهو ما تسعى اليه هذه الدراسة.

Abstract;
This study aims to shed light on one of the modern financing formulas that target the poor or low-income people who are unable to benefit from the areas of lending offered by banking institutions, which is called "microfinance". Which is a development tool that provides or grants financial services exceptionally such as small and micro loans to help the poor establish new businesses or expand their existing businesses, this financing will enable a wide segment of the poor and marginalized to give them various options to establish businesses, earn a living, increase income and reduce their exposure to economic pressures.
International experiences in many countries, developed and developing, including the experience of Bangladesh, where the launch of the "Village Bank or the Bank of the Poor" proved the importance of this type of financing in providing job opportunities that embody their capabilities and potential if they are given access to financial resources, training and technical advice to start their various projects. These experiences constitute a container of experience that can be used in building economic policies that support young people to enter the labor market and thus activate their economic performance in production, consumption and investment towards developing and renewing

their businesses and meeting their desires for decent work away from unemployment and poverty.

Iraq, like other countries, was able to step, with the help of international organizations, since the beginning of the millennium, to adopt this type of funding, but it faced many problems when applied that reduced the effectiveness and role of this type of funding, which requires the development of stable and promising policies that sow confidence and reassurance among the target groups of this funding, which is what this study seeks.

المقدمة

ان السياسة الاقتصادية تتجلى في مجموعة من الاجراءات التنفيذية في المسار التنموي للدولة، تُحدد من خلالها التوجهات المطلوب اعتمادها في التنمية، مستمدة من المنظور الاستراتيجي المعتمد خلال مرحلة زمنية معينة، باعتماد آليات عمل واضحة يتم رسمها وتحديدها من خلال عملية "التخطيط الاقتصادي".

وبقدر ما تتباين هذه السياسات وطبيعة النشاط الاقتصادي بين الدول، فان هذه الدراسة قائمة على وضع توجهات رئيسية في سياسات التمويل الاصغر لمشاريع متنوعة ذات مساس مباشر بحياة السكان، وخاصة الفقراء، الشباب من الرجال والنساء الراغبين في الولوج الى سوق العمل والقادرين عليه، والباحثين عن الدعم المالي والفني لتجسيد طموحهم الاقتصادي في مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي.

وتأتي أهمية هذه المشروعات من طبيعة الاقتصاد العراقي ومشاكله الحالية المتمثلة: بالفقر والبطالة وضعف التشغيل وضيق السوق المحلي، إضافة الى أهميتها في؛ تعبئة المدخرات، وتوفير السلع والخدمات، وتنمية الصادرات، وقدرتها على الانتشار ومساهمتها في تحقيق سياسات وبرامج التنمية المكانية والمحلية، وكذلك تسهم في نشر القيم الاجتماعية الإيجابية في القضاء على وقت الفراغ لدى الشباب وتوفير فرص العمل التي تتناسب وامكاناتهم وقدراتهم الذاتية في تنميتها وتوفير مستلزمات الممارسة الميدانية بما يتناسب وقدراتهم في مفاصل الاقتصاد الوطني.

وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني المرتفعة، وهيمنة فئة الشباب على التركيبة السكانية في البلاد، لا سيما وان جهات الاستخدام التقليدية، المتمثلة في الحكومة وعدم فاعلية القطاع الخاص في التوظيف حالياً، هذه الجهات غير قادرة على استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل، لذا فان ايجاد قنوات استخدام جديدة من خلال دعم الافراد القادرين على اقامة مشاريع

ذاتية تستطيع ان تستوعب بعض افراد العائلة واخرين غيرهم، مثل هذا الجهد يحتاج الى مبادرة جريئة من الموسسات المالية لتقديم تمويل من نوع خاص لتحقيق تلك الغاية، وفي ظروف اقتصادية مختلفة لتفعيل سوق العمل وايجاد فرص عمل قائمة على المبادرات وتشجيع الاستثمار الخاص وعدم الركون على الحكومة في توفير فرص العمل، وتنشيط الاقتصاد الوطني. لذلك كان من الضرورة الاطلاع على تجارب دولية للاستفادة منها في رسم ملاح الطريق نحو سياسة مستقرة للتمويل الأصغر في العراق.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

وجدت عدة مسميات، من ضمنها مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة (microcredit)، والمديونية الصغيرة (microdebt)، والتمويل متناهي الصغر (microfinance)، إذ يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للفقراء النشيطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية[1]. وهو بعبارة أخرى، يشير إلى تقديم هذه الخدمات إلى الأُسَر المنخفضة الدخل[2]، واضيفت له في المراحل اللاحقة من تطور المفهوم إلى تقديم المشورة الادارية في استثمار هذه القروض في التدريب وتقديم النصح والارشاد في كيفية استثمار هذه الخدمات للحصول على افضل النتائج الممكنة، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم، ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

وقد استخدم مصطلح (Micro) لأن المبالغ المستخدمة للقروض مبالغ صغيرة، وفي الغالب تقوم المؤسسات غير الربحية بمنح التمويل الأصغر، وتتمثل الفئة المستهدفة بالناس الذين لا يستطيعون المشاركة في القطاع المالي الرسمي. والهدف الرئيسي الذي تسعى له هذه المؤسسات هو تخفيف الفقر في المجتمعات النامية. أن االتمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية للزبائن أصحاب الدخل القليل لإيجاد مصادر عمل ذاتي لهم، وتشمل الإقراض، الادخار، التدريب، والتأمين فضلاً عن الوساطة المالية والاجتماعية، وتطوير الثقة بالنفس.

أما تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP (The Consultative Group to Assist the Poor) فيذكر إن مؤسسة التمويل الأصغر هي منشأه أو منظمة تقوم بتقديم الخدمات

المالية وقد يشمل ذلك أصغر منظمة غير ربحية أو البنوك التجارية. ان التمويل الأصغر يعني تزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم للانخراط في نشاطات منتجة أو تنمية مشاريعهم الصغيرة، وهو نوع من القروض يمنح لتنفيذ مشروع يعود بالنفع على صاحبه كوسيلة لإدرار الدخل أو زيادته نظير هامش ربحي يغطي تكاليفه. وهو، ايضاً، توفير الائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الاخرى للفقراء في مناطق الريف وشبه الحضر والحضر، وذلك لتمكينهم من زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم. وقد جاء في دليل CGAP-12، ان مصطلح الائتمان الأصغر، يتضمن أربعة جوانب مهمة تتمثل فيما يأتي:

- القرض الأصغر وهو في الغالب أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي، وإن لم يكن هناك اتفاق عام على حده الادنى والأقصى.
- ليس للقرض في العادة رهن لا يغطي خسارة المقرض في حالة التوقف عن الدفع.
- المقترض في معظم الحالات يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية، أي لا يحصل على راتب من منشأة رسمية.
- المقرض يستخدم في العادة منهجية الإقراض الفردي أو الجمعي (الإقراض بضمان المجموعة).

ويلاحظ أن جميع التعريفات الأساسية ركزت أيضاً على الآتي:

- التمويل الأصغر هو وسيلة لإيجاد تمويل مقابل الفرص الاستثمارية للشرائح الاجتماعية المهمشة.
- التمويل الأصغر ما هو الا استحداث آليات إنتاج تسهم في إنشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- التمويل الأصغر ما هو إلا إيجاد منتجات تدفع للشرائح الأقل تنمية واستثمار.
- التمويل الأصغر مصدر توفير سيولة للشرائح الضعيفة تدفعهم وتحفزهم نحو الانتاج وتحويلهم إلى أداة انتاجية فعالة.

1. **أنواع الخدمات المالية للتمويل الأصغر**

يتضمن التمويل الأصغر صفحتين من الخدمات المالية هما: التمويل المتناهي الصغر والتمويلات للمشاريع الصغرى. وتعرف معظم الدول **القروض المتناهية الصغر** بطرق متفاوتة ولكن من أجل وضع تعريف عام وفقاً لمؤسسة (Action) وهى شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، فإن المشاريع المتناهية الصغر هي أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي او غير المنظم (Informal sector) تذهب إلى توفير القروض الصغيرة جدا لتمويل الأعمال الحرفية واليدوية، من أصحاب الدخل المحدود، وغالباً ما يكونون في الفقر المطلق (أو ما يطلق عليه بـ افقر الفقراء Poorest of the poor)، وعادةً ما توظف هذه المشاريع أقل من (3) أفراد قد يكون مركزها ضمن البيت أو خارجه، وغالباً ما تكون مصدر الدخل الوحيد للأسرة. ومن الأمثلة على المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي (الجرائد) أكشاك تحويل أرصدة الموبايل، محلات الحلاقة الفردية، اكشاك العصائر، معرض الصور والتحفيات .... الخ.

أما **مشاريع التمويل الصغرى** فهي في الغالب قروض صغيرة تستخدم في اعمال أكثر تنظيماً من امشاريع متناهية الصغر، وتتضمن نشاطات حرفية ومهنية لمجموعة افراد لا تتجاوز (5) أفراد اعتماداً على حجم المشروع وقيمة القرض، مثل معامل الخياطة والنجارة والخشب وورش الحدادة. ويمكن المقارنة بين تمويل المشاريع الأصغر والتمويل الصغير كما هو موضح في أدناه:

مشاريع التمويل الأصغر (متناهية الصغر والصغرى)	مشاريع التمويل الصغيرة والمتوسطة
يساهم مع الافراد ذوي الدخل المحدود وتفعيل نشاطاتهم المحدودة على ضوء إمكاناتهم المتاحة.	يساهم مع القطاعات الاقتصادية والصناعية بنسبة كبيرة
تساهم في تطوير منتجات ذات خصوصية (حرف مهنية) وتوفير الحد الادنى لها.	يساهم في توفير منتجات حديثة رائده تسهم في الرفاهية وتلبية تطلعات المجتمع.
يساهم في حل الضائقة المعيشية للفقراء والفجوة التي تقلل من نسبة احتياجاتهم.	يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق استخدام الموارد المتاحة.
يساهم في تحرير الفرد اقتصاديا وتحويله إلى فرد منتج.	استحداث آليات حديثة تسهم في الإنتاج البسيط وتدعم الأنشطة الاقتصادية.

إن التمويل الأصغر، بشقيه اعلاه، يعد أداة فعالة لمواجهة الفقر، فهو يساعد غير القادرين على دخول النظام المالي الرسمي في اقتراض مبالغ صغيرة من الأموال التي يحتاجونها لبدء أو لتطوير أعمالهم الصغيرة. ويوضح تقرير البنك الدولي في عام 2006 وجود علاقة قوية بين الحد من الفقر وتنمية القطاع المالي، فإذا كانت البلدان الفقيرة ستحقق تنمية طويلة الأجل بمزيد من السرعة، فإن الفقراء من الناس يجب أن يستفيدوا من مجموعة المنتجات والخدمات المالية التي تتسم بالمرونة والفعالية من حيث التكاليف وتستهدف احتياجاتهم بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين. ومعروف إن الهدف من التمويل الأصغر هو تكثيف الخدمات المالية

لتلبية احتياجات الفقراء الذين عادة يفتقرون إلى البنوك التقليدية التي يمكن أن تقدم التمويل الأصغر في شكل قروض صغيرة جداً تتراوح عادة ما بين (5) إلى (50) دولار على سبيل المثال، وتقبل إيداع مدخرات لا تقل عن (1) واحد دولار والتي على الرغم من صغر حجمها يمكن أن تكون ضرورية لإقامة أنشطة مدرة للدخل وسبل كسب عيش مستدام لكثير من الشباب في باكورة دخولهم سوق العمل.

2. **فئات التمويل الاصغر**

تتمثل فيما يأتي:

- **مؤسسات التمويل الأصغر**: تتمثل في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج قروض صغيرة وتقبل ايداعها من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في:

- المؤسسات الرسمية كالبنوك، وهي مؤسسات ربحية.
- المصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.
- المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض مشروعات التمويل الأصغر واصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصاً من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع.

- **زبائن التمويل الأصغر:** يتمثلون في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً من المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية

في اغلب الأحيان من منازلهم. وفي المناطق الريفية يكون الزبون عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، كما في صنع بعض الادوات الزراعية ذات الاستعمال اليومي. أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان زبائن التمويل الأصغر هم الفقراء وقد يكونوا غير الفقراء ايضاً، ممن لهم مصدر دخل ثابت نسبياً، ولكنهم معرضون للفقر.

3. مفهوم القطاع غير المنظم

تم استخدام مصطلح القطاع غير المنظم (Informal sector) في العام 1927، واعيد استخدام جزء من خصائص التعريف في الدراسة الخاصة بمنظمة العمل الدولية تحت مظلة برنامج الاستخدام العالمي[3]، إذ يشير إلى تحديد مفهوم وخصائص الوحدة الانتاجية والخدمة مثل صغر الحجم، عدم وجود تسجيل رسمي كجزء من المشروعات الاسرية التي تعرف بالوحدات الانتاجية التي ليس لها صفه اعتبارية منفصلة عن الاسرة وليس لها نظام محاسبي مكتمل. وهناك عدة شروط وضعت لتعريف القطاع غير الرسمي في دراسة منظمة العمل الدولية وهي:

- سهولة الدخول في القطاع.
- الاعتماد على الموارد المحلية.
- الملكية الأسرية للمشروع.
- الانتاج على مستوى العضو.

- العمالة المكثفة والمهارات المكتسبة خارج النظام التعليمي المنظم.
- عدم انتظام الاسواق المنافسة.

كما ادخل الوضع القانوني للقطاع غير المنظم بعد فترة السبعينيات من القرن العشرين.

ومن ميزات القطاع غير المنظم انه يتطلب الحد الأدنى من رأس المال والمهارات "المؤهلات" والعمل فيه مفتوح للرجال والنساء والاطفال. ويأتي رأس مال هذا القطاع من الادخار الشخصي أو اسهام الأسرة، وان صعوبة الدخول في القطاع المالي المنظم يجعل المشروع يدار بشخص واحد وينتهي بموت صاحبه، في أغلب الحالات.

4. مفهوم النشاطات المدرة للدخل

تُعد هذه النشاطات جزءاً من القطاعات الفرعية المكونة للإنتاج صغير الحجم، ويعني المشروعات التي تعتمد على القدرات والمعدات والمهارات والسعي الجاد لإيجاد دخل معقول لمساعدة الاسرة من الناحية المعيشية للدخول في نشاط اقتصادي (انتاجي أو خدمي)، وتختلف في نوعيتها باختلاف الثقافات مثل بيع المأكولات أو المشروبات وتربية الدواجن. ان تمويل المشاريع، التي يشملها هذا التعريف، ربما يتم عينياً أو نقدياً من مصادر محلية أو اجنبية عن قروض وهبات اعتماداً على الضمان الفردي أو الجماعي. ونرى من الضروري الاشارة هنا إلى أن زيادة الدخل لا تؤدي دائماً إلى تخفيض نسب الفقر، إذ أن هناك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر، المهم هو كيف يتصرف الفقراء في الدخل الفائض، هل ينفقون على أسرهم (مثل الغذاء، التعليم، الصحة) ام انهم يوجهونه إلى اشباع حاجاتهم غير الضرورية، ومن ثم، فإن التركيز على الدخل وحده ليس كافياً.

5. مفهوم النشاطات المولدة لفرص العمل

يهدف التمويل الأصغر إلى تحقيق نمو للأعمال الصغيرة وتنويع انشطتها، وفي ذلك توفير لفرص العمل لفئة واسعة من الشباب الذين يملكون الافكار والمبادرات والمهارات الفردية في إنشاء مشاريع تتلاءم وامكانياتهم الذاتية. تلك المشاريع القائمة في معظمها على الحرف اليدوية والمهن للشباب أو على تحصيلهم الدراسي أو في ممارسة انواع معينة من الاعمال التي يعبّرون فيها عن قدرتهم في منتجات محلية جاذبة، لاسيما إذا ما استخدمت هذه القروض في الاستثمار وليس في الاستهلاك، ومن ثم، توفير الاموال من اجل أعادة الاستثمار في اعمال صغيرة متتالية، ومن ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز تطلعاتهم في توسيع اعمالهم نحو مشاريع متنوعة تؤثر بشكل غير مباشر على حركة السوق، ومن ثم، في مراحل متلاحقة على النمو الاقتصادي للإمكانات المتاحة في ذلك البلد. وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات في مصر التي قامت بها مؤسسة "بلنت فاينانس" وست مجموعات أخرى، من خلال مقابلة (2471) شخص من عملاء مؤسسات التمويل الأصغر[4]، توصلت إلى أن العملاء الذين مضى عليهم ثلاث سنوات أو أكثر من الاشتراك في برنامج التمويل الاصغر، يكسبون أرباحاً شهرية تزيد في المتوسط بنسبة (25%) عن أولئك الذين التحقوا حديثا بأحد برامج هذا التمويل. كما ساهم هذا التمويل في مصر على خلق مشروعات جديدة، إذ تظهر النتائج أن (11%) ممن ضمهم المسح قد استخدموا قروضاً متناهية الصغر لبدء نشاط جديد، وأفاد (17%) منهم، أنهم مهتمون بالحصول على قرض آخر للبدء في مشروع جديد، وأوضحت هذه النتائج أن التمويل الأصغر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري، وإنما يمكنه من المساهمة في توليد أنشطة اقتصادية جديدة.

ثانيا. نماذج التمويل الأصغر في تجارب دولية

برز التمويل الأصغر بشكل أكثر وضوحا، في ثمانينات القرن الماضي عند تأسيس (جرامين بنك) في بنغلاديش، ثم تطورت وانتشرت في دول عديدة كاستجابة للشكوك التي طرحتها نتائج الأبحاث التي تدور حول امكانية الحكومة في تقديم الائتمان لدعم الشرائح الفقيرة والشباب من السكان، وقد أدت المؤسسات، وخاصة المنظمات غير الحكومية، دوراً رئيساً في تطوير التمويل الأصغر[5].
ان الهدف الأساس من طرح عدد من تجارب الدول لدراسة هيكلها وأهدافها والمشاكل والعقبات التي صادفتها هو الاستفادة من هذه التجارب، فضلاً عن انها تعطي رؤية تفصيلية عن كيفية الوصول للفقراء، وانواع التمويل المقدمة وهيكل المشروعات.

1. **تجربة بنغلاديش: نموذج بنك القرية (The village Bank)**

ظهرت أول بوادر التمويل الأصغر في بنغلاديش على يد "محمد يونس" أستاذ الاقتصاد في جامعة (Chittagong) بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974[6]. استندت هذه التجربة على التمويل متناهي الصغر أنطلاقاً من وجهة نظر مبسطة مفادها أن مجرد توافر القروض متناهية الصغر، بأي تكلفة، من شأنه أن يساعد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض على تأسيس أعمال تجارية متناهية الصغر تولّد دخلاً كافياً لانتشالهم من براثن الفقر[7].

تعامل غرامين مع 7 ملايين شخص في أكثر من 77 ألف قرية، كما أعطي الأولوية للنساء اللاتي يشكلن 96% من مقترضيه، والعمل على تحسين أوضاعهن في أسرهن بإعطائهن القدرة على التملك.

وقد سعى "محمد يونس"، وبعد مرحلة تجريبية ابتدأت سنة 1972، إلى التعامل المباشر مع

الفلاحين في قرى متعددة من بنغلاديش، عندما قام بإقراضهم من ماله الخاص، انطلاقاً من فكرته التي تقوم على انه لو قامت المؤسسات المصرفية العادية بالشيء نفسه؛ فإن هؤلاء الناس يمكن أن يتخلصوا من الفقر. وفي عام 1976 استطاع تأسيس أول فرع بنكي تابع للبنك الفلاحي لبنغلادش (بنك كريشي) باسم" فرع جرامين النموذجي (جرامين لفظ بنغالي يعني الريف أو القرية، اغلب سكنتها من المزارعين الفقراء والحرفين البسطاء). وقد حقق المشروع بالفعل نجاحاً في محافظة شيتاجونج (Chittagong) في الجنوب الشرقي في المدة من 1976 إلى 1979. وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة مصرف بنجلاديش إلى محافظة تانجيل (Tangail)، وفي المدة من 1979 حتى 1983 امتد العمل بنجاح إلى محافظات دكا (Dhaka) في وسط البلاد، ورانجبور (Rangpur) في الشمال الشرقي وباتواخالي Patuakhali في الجنوب.

في أيلول/ سبتمبر 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم بنك جرامين (Grameen Bank)، ويعني (بنك القرية) أو مصرف الفقراء، كبنك مستقل وكأول بنك خاص لإقراض القرويين الأكثر فقراً في بنغلادش، دون اشتراط ضمانات مالية. ولقد ساهمت الحكومة فيه بنسبة (60%) من رأس المال المدفوع بينما كانت الـ (40%) الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين. وفي عام 1986 تغيرت الملكية إلى (25%) للحكومة (75%) للمقترضين. وفي عام 2007 صارت النسبة (6%) للحكومة و (94%) للمقترضين، ومعظمهم من النساء[8]. وجدير بالذكر أن هذا العمل انطلق من واقع سكان ريف بنغلاديش الذي تعايش معه "محمد يونس" وليس من النظريات الاقتصادية الجاهزة [9].

وتقوم فكرة بنك جرامين على فرضية أن معظم الفقراء يفتقرون إلى الإمكانيات المالية التي تساعدهم على البدء في مشاريع صغيرة لإخراجهم من دائرة الفقر، لذلك فالبنك يقدم لهؤلاء قروض متناهية الصغر تتراوح ما بين (100) و(200) دولار دون فوائد،

والمفترض إعادة الدين خلال فترة قصيرة نسبياً، وتتوجه هذه القروض لدعم مشاريع صغيرة في مجالات الزراعة والمهن الحرفية والتصنيع والتجارة البسيطة. ويذكر أن الأموال التي يقرضها البنك لعملائه من الفقراء ليست أموال حكومية وليست منحاً من وكالات أو هيئات دولية وإنما هي أموال المساهمين في البنك، وهم كل المتعاملين معه من الفقراء، يستوفيهم من يملك سهماً بـ (2) دولار، يعمل في فروع البنك (27) ألف موظف يذهبون للناس في بيوتهم بشكل دوري وفقاً لنظام المصرف الذي لا يطلب من عملائه الحضور إلى مقره.

ويقول محمد يونس أنه اكتشف أن الفقراء يحتاجون القليل من المال ليتحولوا إلى أشخاص فاعلين في مجتمعاتهم، حتى أن متوسط الإقراض في بنكه يبلغ (22) دولاراً، وهو رقم صغير جداً لكنه يعني للكثير من الفقراء، فكم من البشر الذين سقطوا ضحايا القروض التي تطوق أعناقهم وكم من الأسر التي دُمرت بسبب أموال ضئيلة وكم طفلاً لم يتلق تعليماً لعدم توفر مبالغ قليلة لدى أهله.

ومن بين المشروعات التي يتبناها بنك القرية، كما يقول مؤسسه، مشروع دراسي شامل للطلاب الفقراء " الفقير عادة جاهل لأنه لا يملك المال للتعلم"، كما يتبنى البنك مشروعاً للقضاء على التسول بإقناع المتسولين بامتهان مهن أخرى حتى تم القضاء بشكل كبير على تلك الظاهرة. لم يكتف هذا البنك بتقديم خدمات القروض متناهية الصغر واستقبال الودائع متناهية الصغر، بل توسعت انشطته لتشمل خدمات الاتصال عبر تقديمه لخدمة "جرامين موبايل" (Grameen Telecom) والخدمات الصحية والتغذية من خلال اطلاق مشاريع لإنتاج الالبان مع شركة "دانون" على شكل مشروع اجتماعي أو ما يسمى اليوم بـ (Social Business) وغيرها الكثير[10].

بعد نجاح التجربة في بنغلاديش بدأت تعمم في بلدان كثيرة بلغت حوالي (22) دولة، وتكونت مؤسسة جرامين في عام 1997 من شبكة عالمية من حوالي (52) شريك لتقديم العون للفقراء في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والأمريكيتين. وشهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى، إذ سرعان ما قامت الوكالات الدولية، مثل مجموعة البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بالاحتفاء بهذا النموذج والترويج له[11]. وفي أمريكا اللاتينية أُنشأ بنك القرية (Village Bank) في بوليفيا عن طريق بنك سول (Bank Soaul). وفي اندونيسيا أُنشأ بنك القرية من طرف بنك راكيات (Rakyat). فضلاً عن ظهور هذه التجربة في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها الكثير من الدول.

تمكنت بنغلاديش من خفض معدلات الفقر بنسب كبيرة جدًا، قبل حلول 2015، فنسبة الفقر هناك تقلصت من 44.2% عام 1991 إلى 18.5% عام 2010، ثم إلى 13.8% عام 2015 بناء على بيانات البنك الدولي.

2. **تجربة ماليزيا: نموذج اتحادات الائتمان (Credit Union).**

يُعد نموذج اتحادات الائتمان أقل هيكلة ونفاذ من نموذج بنك القرية، ويملك الاتحادات الائتمانية أعضاءها الذين يقومون بإدارتها وتقوم على تعبئة المدخرات، وتقديم القروض لأغراض الإنتاج، ولا يشترط في الأعضاء المشتركين التجانس بينهم. وتهتم اتحادات الائتمان هذه بالفقراء والأسر المنخفضة الدخل. وتخضع اتحادات الائتمان لمؤسسة رئيسة تقع في قمة الاتحادات تقوم بإمداد الاتحادات بالائتمان والتدريب المناسب ومراقبة الأداء المالي. ولقد نجحت الاتحادات الائتمانية الريفية في بعض الدول من حيث الاستدامة (Sustainability) والوصول إلى الفقراء، إلا

أنها كانت أقل نجاحاً في كثير من الدول. ومن تجارب هذا النموذج تلك التي تم إرساؤها في منطقة جنوب شرق آسيا، وخاصة تجربة ماليزيا.

تتميز ماليزيا بأن لها نظاماً مالياً متطوراً في ظل مؤسسات متنوعة يؤدي كلاً من القطاع العام والخاص دوراً مؤثراً في الاقتصاد. وتتضمن بنوكاً إسلامية ومؤسسات لتمويل التنمية كبنك التنمية والبنك الزراعي، واتحادات ضمان الائتمان (Cradit the CGC) Cooperation تعطي ضمانات في حالة قيام المؤسسات المالية بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعد مؤسسة "أمانة اختيار" من المؤسسات التي حققت خطوات كبيرة في تقديم التمويل المتناهي الصغر. نشأت مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (Malaysian Ikhtiar Amanah- AIM) عام 1987، وقامت بمنح قروض بلغت (103 الف قرض) وبمبلغ يصل إلى حوالي (86) مليون دولار. أكثر من (80%) من التمويل كان لأغراض اقتصادية وما تبقى فهو لأغراض اجتماعية، وكان معظم النشاط الرئيسي للمؤسسات يوجه للحد من الفقر.

لقد اتبعت المؤسسة نموذج "بنك جيرامين" مع بعض التعديلات لتناسب مع حالة ماليزيا. وقد كان هدفها الوصول إلى فئة أفقر الفقراء ولقد استخدمت المسح الدوري لدخل الأسر كدليل لها، وطورت وسائلها للتعرف على اكثر الفئات فقراً. وقد واجهت مؤسسة " AIM" مشاكل كثيرة عام 1997 وقررت رفع الفائدة على القروض بحوالي (19%)، واخذت الفائدة كنسبة من أصل القرض منذ بداية الاقراض، الأمر الذي ترتب عليه فقدان كثير من العملاء الفقراء، ليس فقط بسبب تعجيل القرض، ولكن لأن كثيراً من العملاء لم يتقبلوا الفائدة. وفي عام 1998 تزايد حجم القروض وكان ذلك مصحوباً بتزايد المخاطرة ونتيجة لتجاهل

المبادئ الموضوعية في تجربة بنك جيراميين، فقد تسربت القروض لطبقات غير الطبقات الفقيرة.

3. تجربتي اندونيسيا والصين؛ نموذج مجموعات المساعدات الذاتية (Self Help Groups- SHGs)

بموجب هذا النموذج يتم الإقراض على أساس مدخرات الأعضاء، إلا أنها تقوم بالبحث عن مصادر تمويل لها من الخارج لدعم الموارد الداخلية للأعضاء ويتم تدعيمها من قبل المنظمات غير الحكومية، ولكن الهدف الرئيس لبعض المؤسسات، مثل بنوك القرية، هو أن تصبح مؤسسات مستقلة. تعمل بعض المؤسسات غير الحكومية كوسيط مالي أو كوسيط اجتماعي لهذه المجموعات لتسهيل الربط بين المؤسسات المالية الأخرى ووكالات التمويل. وهذا النموذج منتشر في دول مثل اندونيسيا والهند، وأشهر تجربة لهذا النموذج هي التجربة الصينية.

❖ **تجربة إندونيسيا**

تتميز تجربة إندونيسيا بالدور الريادي للمنظمات غير الحكومية في إيصال التمويل الأصغر إلى داخل الريف والوصول إلى الفقراء. في عام 1998 تم تنظيم عمل هذه المنظمات من خلال ادارة الشؤون الداخلية، ومن ثم، زاد نمو المنظمات غير الحكومية بشكل ايجابي. ولقد قام البنك المركزي في إندونيسيا بتنظيم وضبط كثير من المؤسسات الرئيسة المرتبطة بالتمويل المتناهي الصغر وشارك بفاعلية في تكوينها. وأهم تجارب التمويل الأصغر تمثلت في مشروع كيشوريجانز (project kishoreganj)[12]، غطى هذا المشروع (11) وحدة ادارية و (202) قرية وكان اصحاب المشروع على وعي بالمبادرات الأخرى للحد من الفقر سواء في شكل برامج التنمية الحكومية، أو برامج المنظمات غير الحكومية. إن هذه البرامج الاخيرة، مثل منظمات؛ Brak و ASA و Gramn لا تعرض بدائل التنمية التي يقدمها المشروع أعلاه لعملائه، إذ

يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الاستقلال، والاعتماد على الذات وتحقيق الادارة الذاتية للقرية.

❖ التجربة الصينية

تختلف تجربة الصين في استخدام التمويل للحد من الفقر عن تجارب جنوب شرق اسيا، ولا يرجع الاختلاف فقط إلى اختلاف الشكل والحجم، بل إلى اختلاف السياسات المتبعة في التخطيط والتنفيذ أيضاً. ونظراً إلى الأيديولوجية الاجتماعية للصين، والاتجاه نحو استمرار الاصلاح الاقتصادي واصلاح القطاعات المالية، وانتقال السلطة من المركز الي الحكومات المحلية، ونظراً للنجاح الذي حققته الصين في التخفيف من حدة الفقر، فكان لا بد من القاء الضوء على السياسات التي اتبعتها لكي يتم اعطاء صورة واضحة عن تجربة التمويل الأصغر في الصين من خلال مجموعة من السياسات والبرامج أهمها[13]:

- **سياسات الحد من الفقر**: منذ منتصف الثمانينات اتجهت سياسات الحد من الفقر للتنمية الاقليمية في التركيز على المناطق الفقيرة وليس على الفقراء كأفراد. إذ أن هذه القروض كانت توجه اساساً للمناطق التي تتوفر فيها خدمات، وخاصة المناطق الساحلية. وقد كانت كفاءة القروض المقدمة منخفضة، كما ان الوفاء بالقروض كان منخفضاً ايضاً، الامر الذي ادى إلى صعوبة حصول الفقراء على القروض لأنها كانت تتدفق إلى الاماكن الاكثر ربحية. وفي عام 1994، بدأت الصين بتحويل الانتباه نحو وضع الأسر الريفية في خطة الحد من الفقر، فقد كان هناك اتجاه جديد نحو توجيه الدعم للتنمية الاقليمية والانتاجية مع التركيز على الأسر الفقيرة وتقديم وسائل فعالة لتمكين الفقراء من ان يخرجوا بأنفسهم من الفقر.

- **برامج الأمم المتحدة للتمويل الأصغر في الصين**: قدمت الأمم المتحدة عدداً من البرامج للتمويل الأصغر تمثلت في التمويل الدولي للتنمية الزراعية التي يمكنها من تسويق المنتجات الزراعية للأُسر الفقيرة، وبرامج الأمم المتحدة لتمويل تنمية المرأة (Women's Group)، إذ تحصل النساء على تدريب لمدة 64 ساعة في مجال المعلومات وإدارة المنشآت. وقدم التمويل عدد من المشروعات قامت بتنفيذها منظمة الزراعة والغذاء (FAO)[14].
- **برنامج الاقراض للتمويل الأصغر في الصين:** هناك ثلاث مجموعات رئيسية في الاستفادة من هذه القروض:
  - المجموعة الاولى: تمثل المجموعات الصغيرة جداً، وهو برنامج يمول ويدار من خلال مانحين دوليين، على سبيل المثال، البرنامج الذي يدار في مقاطعة (Yamnan) فهناك على الأقل (15) وكيل دولي يستخدمون التمويل الأصغر كجزء من مشروعات التنمية.
  - المجموعة الثانية: مجموعات اوسع للإقراض يتم تمويلها من الحكومة الصينية نفسها من خلال قروض الاعانات من بنك التنمية الزراعي أو من خلال التمويل المقدم من مكاتب الحد من الفقر.
  - المجموعة الثالثة: على مستوى القرية حيث يتم ادارة هذه البرامج من خلال مكاتب الحد من الفقر المحلية، ومن خلال اتحادات المرأة واتحادات الائتمان الريفي أو من خلال مكاتب التمويل الأصغر الحكومية.

خلال المدة (1994 - 2001)، وصل عدد المقترضين في هذه البرامج المختلفة إلى (3) مليون مقترض بالمقارنة ببنك جيرامين الذي وصل إلى (2) مليون مقترض خلال (25) عاماً. وفي

تجربة أخرى في مقاطعة (Guizhou) بدأت برامج الحكومة للتمويل الأصغر عام 1998، بلغ حجم القروض فيها (1.7) مليون يوان، وصلت إلى أكثر من (2/1) نصف مليون إمرأه مقترضة. كان معدل الاسترداد ما بين (50%-60%) من جملة القروض. وفي مسح آخر في مقاطعة (Shanxi) وصل معدل الاسترداد حوالي (70%). ولكن الواقع اظهر، ومن خلال المسح، ان مجموعات الاقراض للفقراء موجودة على الورق فقط، وان معظم هذه القروض قد ذهبت للأسر غير الفقيرة[15].

4. التجارب العربية: التجربة المصرية أنموذجاً

قامت بعض الدول العربية كالمغرب والاردن وتونس وفلسطين والسودان بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر، فضلاً عن التجربة المصرية الرائدة في مجال صناعة التمويل الأصغر على المستوى العربي.

كان أول جهد حقيقي للوصول لأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر في مصر عام 1990، عندما شرعت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في إنشاء مؤسستين للتمويل الأصغر، الاولى في القاهرة تحت اسم مؤسسة القاهرة (المعروفة الآن باسم الجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة) والثانية في الاسكندرية وهي جمعية رجال الاعمال في الإسكندرية، باستخدام منهجية الإقراض الفردي. وفى عام 1997، عرفت مصر منهجية الإقراض الجماعي لأول مرة من خلال إنشاء جمعية رجال الاعمال للتنمية المجتمعية بالشرقية. وفي نهاية عام 2009 ضمت السوق المصرية حوالي (1.4) مليون مقترض نشط، وبلغ إجمالي محفظة القروض ما يقارب (375) مليون دولار أمريكي[16].

وتتواجد في مصر أكثر من (200) مائتي منظمة غير حكومية كمقدمي خدمات التمويل الأصغر، تتلقي العديد من تلك المنظمات دعماً مادياً وفنياً من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية وغيرها من جهات مانحة أخرى أصغر حجماً. وتتوفر خدمات التمويل الأصغر في مصر بصفة أساسية من خلال هذه المنظمات غير الحكومية، غير أن بعض البنوك الكبيرة التابعة للدولة أو البنوك التجارية في مصر قد ساهمت في قطاع التمويل الأصغر بخفض سقفها الائتماني أو تقديم تمويل بالوساطة من خلال شركات تقدم خدمات متعلقة بالتمويل الأصغر. ويوجد حالياً أربعة بنوك في مصر تقدم منتجات الإقراض الأصغر وهى: البنك الوطني للتنمية والذى أستحوذ عليه مؤخراً بنك أبو ظبى الإسلامي، ومن ثم بدء يخضع لأنظمة التمويل الإسلامي، وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الاسكندرية والذى استحوذ عليه مؤخراً بنك سان باولو. وتصنف البنوك الاربعة بوصفها بنوك ربحية تخضع لرقابة البنك المركزي المصري.

وتعد مصر واحدة من الدول التي ترتفع فيها معدلات الفقر، فهناك 11.8 مليون مواطن ينفقون أقل من 333 جنيهاً في الشهر، كما أن 27.8% في العام 2015 من سكان مصر فقراء ولا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، بعدما كان 30% عام 2000 .

ويتولى البنك التجاري الدولي والبنك المصري الخليجي توفير خدمات التمويل الأصغر لأصحاب المشروعات الصغيرة للمصريين عبر شركات وسيطة. ويعمل البنك التجاري الدولي بالشراكة مع "شركة ريفي" التي تأسست فى عام 2007 كأول شركة خدمة تمويل اصغر، حيث توفر الشركة خدمات مالية لأصحاب المشروعات الصغيرة بالشراكة مع البنك. غير أن الشراكة بين هذه الشركة والبنك التجاري الدولى ليست حصرية، فبينما يوفر البنك التجاري الدولى

رأس مال الخاص بالإقراض، الذى يظهر في دفاتر حسابته، فإن " شركة ريفي" تتولى مسئولية تدريب طاقم عمل للفريق الذي يقوم بتسوق القروض وتتولى تحصيلها من العملاء نيابة عن البنك. وقد أنشئت شركة "تنمية" بالشراكة مع البنك المصري الخليجي في مجال التمويل الأصغر، وهي ثاني شركة متخصصة في هذا النوع من الخدمات[17].

5. مراحل تطور التمويل الأصغر

على ضوء هذه التجارب سالفة الذكر، شهد التمويل الأصغر تغيرات كبيرة في مسيرة التطبيق على مستوى دول العالم، فبعد تجربة بنغلاديش وما حققته من انجازات على مستوى توفير العمل لألاف الفقراء، وخاصة في الريف، اجتاحت سياسات التمويل الأصغر دول آسيا وأمريكا اللاتينية وساعدت الملايين من الفقراء في الحصول على الازدهار الاقتصادي الذي كانوا بحاجة اليه لبدء مشروعاتهم التجارية الصغيرة وشق طريقهم للخروج من الفقر بطريقة أو بأخرى، وعلى ضوء هذه التجارب، يمكن القول ان مسيرة التمويل الأصغر العالمية، عبر الزمان، مرت بمراحل رئيسة متباين. ويبين الجدول (1) مراحل مسيرة التمويل الأصغر وأهم ملامحها.

جدول (1): مراحل مسيرة التمويل الأصغر وأهم ملامحها

المرحلة	اهم الملامح والسمات
المرحلة الاولي قبل عام 1950	الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر قيام التجار والمرابون بالدور الاساسي في توفير التمويل الأصغر مع دور أقل لجمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي.
المرحلة الثانية 1970-1950	الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسى فى توفير التمويل الأصغر مع دور أقل للجمعيات التعاونية.
المرحلة الثالثة 1995-1970	التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية . قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف دول العالم، مثل بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول، مع دور واضح لمؤسسات غير مصرفية ومنظمات مجتمع مدني (NGOs).
المرحلة الرابعة 2013-1995	التوسع في التمويل الأصغر المبني على أسس تجارية قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر
المرحلة الخامسة 2013 ولحد الآن	تدخل الحكومات على وفق سياسات داعمة لمشاريع الفقراء وشريحة الشباب: التمويل والتدريب. دعم واسناد من المنظمات الدولية في معالجة وتخفيف حدة الفقر من خلال مشاريع مدرة للدخل ومولدة لفرص العمل

المصدر: أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمن؛ "سياسات التمويل الصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر"، رسالة ماجستير/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص23.

ثالثاً: مدخل في سياسات التمويل الاصغر

تجربة التمويل الأصغر تتضمن ثلاثة جوانب رئيسة: اقتصادية، استثمارية، وتمويلية، وتهدف في مجملها إلى تمويل الفقراء للقيام بمشروعات تمكنهم من الاستقلال الذاتي، والحصول على دخول تفي باحتياجاتهم الأساسية أو استثمار ما يتوفر لدى بعضهم من مدخرات لتدر عليهم مدخولات على المدى الطويل. وبذلك يمكّن الفقراء من استخدام رأس مالهم البشري والإنتاجي بربحية أكبر وبناء قاعدة الأصول الخاصة بهم، بغية التخطيط للاحتياجات من المبالغ النقدية في المستقبل وتخفيض تعرّضهم لتغيّرات الدخل.

1. مبررات وضع سياسة للتمويل الأصغر.

يمكن إيجاز مبررات وضع سياسة التمويل الأصغر بالنقاط الاتية:

تتواجد فروع بنك جرامين في المناطق الريفية، فهو يعمل على أساس أن الفقير لا ينبغي أن يذهب إلى البنك، وإنما على البنك أن يذهب إليه.

- خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة استثمارية ملائمة للنهوض بهذا النوع من المشاريع على وفق منظور السوق ومغادرة الدائرة المركزية نحو الشفافية واللامركزية في رسم السياسات الفاعلة للنهوض بهذه المشاريع، على ان يقترن ذلك بتفعيل قانون التعريفة الجمركية وقانون حماية المنتج المحلي.

- ايجاد نوع من الترابط والتواصل بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية مشروعات التمويل الأصغر لغرض تطوير وتحديث اساليب العمل وتوفير فرص عمل لتحقيق أفضل مردودات اقتصادية باتجاه تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم الدعم والتمويل للأفراد والأسر، وخاصة الشباب: رجالاً ونساءً، لتلافي ما قد يحدث من اخفاق اقتصادي في حالة اهمال هذه الشريحة من المجتمع المؤثرة في التنمية الاقتصادية؛ الوطنية منها والمحلية.

- تعد مشروعات التمويل الأصغر الركيزة الاساسية للتنمية في أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في الاقتصاد، وتتجلى هذه الركيزة من خلال ما تتميز به هذه المشاريع من أهمية وخصائص أو سمات لهذه المشاريع.
- إن البناء المستدام لمؤسسات التمويل الأصغر والتحول نحو الريف عبر التمويل الريفي يعمل على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ومكافحة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وإذكاء روح التكافل الاجتماعي عبر استيعاب الشباب في مشروعات تنموية وخلق فرص العمل لهم.

2. **خصائص وأهداف سياسة التمويل الأصغر**

أ. ان اهم هذه الخصائص تتبلور من خلال؛

- التركيز على الفقراء النشطين اقتصادياً ومنخفضي وعديمي الدخل.
- سهولة التأسيس واستقلالية الإدارة والملكية، إذ يتسم ببساطة وسهولة طلب القروض وإجراءات

الصرف، إذ يتم تصميمها بما يتلاءم مع ظروف المقترضين منخفضي الدخل.

- تقديم خدمات التمويل الأصغر، الادخار، التأمين، الائتمان للذين لا يستطيعون الحصول على تمويل من البنوك التجارية.
- ان التمويل الأصغر مبني على المعلومات، إذ يجب جمع معلومات كافية عن المستفيد ونشاطه لتحديد مدى نجاحه وقدرته على السداد، فضلاً عن أداة مطالبة (وصل أمانة) مع طلب ضمانات ميسرة يتمثل غالباً في الضغط الاجتماعي كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم لضمان السداد.
- القدرة على التكيف مع متغيرات السوق، وانخفاض نسب المخاطرة فيها مقارنة بالمشروعات المتوسطة أو الكبيرة.
- التدريب الذاتي للعاملين والانماء التدريجي للمهارات والمؤهلات المهنية، لتحسين قدراتهم الإنتاجية، ومن ثم، توسع سُبل الحصول على مدخلات مالية.

باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تاثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وخاصة النساء، من الأعتماد على النفس وإحداث التغيير الأقتصادي الأيجابي، ففي بنغلاديش مثلا وجد أن (5%) من مقترضي بنك جرامين يخرجون من دائرة الفقر سنويا. وفي التجربة المصرية هناك (30%) من المستفيدين من قروض التمويل الأصغر قد حصلوا على عمل مستدام.

- غلبة الطابع المحلي في نشاطها الإنتاجي (سوق محدودة + مواد أولية محلية).
- تحتاج إلى رؤوس اموال منخفضة، وفي ذلك مساهمة فاعلة في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها من جهة ومن جهة أخرى قصر مدة الاسترداد لراس المال، كما لا يرتبط بصورة مباشرة بدراسة جدوى، وإنما بدراسة المشروع .
- انخفاض التكاليف الرأسمالية واعتماد أسلوب (تكثيف العمل)؛ إذ تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل للأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة، وبما يسهم في التخفيف من معدلات البطالة والفقر والعمالة الناقصة.
- تقديم خدمات أخرى مثل التدريب والاستشارات الفنية لدعم المشروع وتعزيز مهارات المقترضين.

ب. أهمية مشاريع التمويل الأصغر

تنبع أهمية التمويل الأصغر من أهمية الأدوار التي يؤديها في مجال مكافحة الفقر والاسهام في عمليات التنمية النوعية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبح التمويل الأصغر توجها دوليا[18]، سائدا في العقدين الماضيين من حيث المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية وتم تضمينه في سياستها وبرامجها نظراً لأهميته ولأنه الأداة الأكثر قوة وفعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الأرض (وتسمى قمة ريو دي جانيرو - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) بهدف الوصول إلى مائة مليون من أكثر الأسر فقراً في العالم، وتخفيف حدة الفقر إلى (50%) بحلول العام 2015، إسهاماً في بلوغ

أهداف الألفية الثالثة، وتأكيداً لأهمية دور التمويل الأصغر كأحد أهم الآليات التي تحقق أهداف الألفية الثالثة المعنية بالتنمية الاجتماعية. وفي ذلك تسعى مؤسسات التمويل الأصغر على تحقيق نتائج ملموسة في الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الأسر الفقيرة من خلال الاستفادة من الاستثمار الذي توفره القروض الصغيرة.

ويمكن توضيح الجوانب الرئيسية في **أهمية هذه المشاريع** على النحو الآتي:

- تسهم في توفير سلع وخدمات منخفضة السعر لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة.
- قدرتها على الانتشار في المناطق الريفية مما يقلل من مشاكل الهجرة إلى المدن.
- ان الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- يساعد التمويل الأصغر في تخفيف معدلات البطالة بأنواعها المختلفة وذلك من خلال إتاحة فرص التشغيل الذاتي لأصحاب المشروعات وللعاملين الذين يمكن أن يعملوا في هذه المشروعات.
- يعمل التمويل الاصغر على رفع القدرات للمستفيدين والتي تساعد على الابتكار والإبداع وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة، الشيء الذي يجعلهم مؤهلين لإدارة هذه المشروعات بطريقة حديثة

تساعد في خلق تراكم رأسمالي كبير وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

- وللتمويل الأصغر أثر في النشاط الاقتصادي العام في البلد، من خلال تأثيره في مجموعة مؤشرات أهمها الزيادة في الايراد الشهري، الزيادة في الاستثمارات، تحسن مستوى التوظيف، التنوع في المنتجات المحلية، كما انه يسهم في تحقيق التكامل والترابط مع المشاريع الأخرى، وخاصة تلك القائمة على سلاسل القيمة، ومن ثم، توفير بيئة ملائمة للاستثمار.
- يعمل التمويل الأصغر على الاستدامة المالية، من خلال دوران سرعة القروض بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما انه يسهم في ربط المستفيدين بالبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر مما يساعد على زيادة ثقافة المستفيد بالتعامل مع المؤسسات المالية.

وعلى ضوء هذه السمات والاهمية يمكن تشخيص اهداف هذه السياسة بما يلي؛

ت. اهداف سياسات التمويل الأصغر

تتمثل أهداف سياسات التمويل الأصغر بما يأتي:

- التمويل الأصغر هو أداة تنموية توفر أو تمنح الخدمات المالية، بشكل استثنائي، مثل القروض الصغيرة والصغيرة جداء (متناهية الصغر) لمساعدة الفقراء والراغبين في توسيع أعمالهم أو تأسيس اعمال جديدة.

- هذا التمويل سيمكّن شريحة واسعة من الفقراء والمهمشين في منحهم الخيارات المتنوعة لتأسيس الاعمال وكسب العيش وزيادة الدخل وتقليل تعرضهم

للضغوط الاقتصادية، وخاصة أولئك الذين يمتلكون القدرة على المبادرة، ومن ثم، التخفيف من البطالة والفقر.

- تمكين شريحة الشباب والنساء بوصفهم ركيزة بناء رأس المال البشري والأكثر قدرة على إدارة وتنفيذ الاعمال وفي إطار حملة تمكين المرأة والقضاء على الفقر.

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر

يساهم التمويل الأصغر في ضمان تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي من خلال توفير الخدمات المالية للفقراء، التي تعمل على تحسين حياة الأفراد في زيادة الدخل، ومن ثم، قدرتهم على دفع ثمن الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. ويقاس أثر التمويل الأصغر بفهم تأثير الخدمات المالية في حياة الفقراء، إذ يساهم في توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، والمساهمات الاجتماعية في الأفراح والوفيات. ويمكن اجمال الأثر بنمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، وبما ينعكس على مستوى التعليم والثقافة في تماسك اجتماعي في استقرار العوائل الفقيرة واشاعة الطمأنينة والاستقرار العائلي. ويمكن تأشير أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية في بعض الجوانب، وكما نراها في الجدول (2).

جدول (2): مؤشرات الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر

مؤشرات الأثر الاقتصادي	مؤشرات الأثر الاجتماعي
نسبة المساهمة في رفع الإنتاج والإنتاجية.	مستوى المعيشة ونوعية الحياة-: وتشمل مؤشرات العوامل التي تؤثر في تصرفات الأفراد تجاه الأسر والأصدقاء والمساواة في النوع والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والاعتماد على النفس والاستقرار.
نسبة المساهمة في الدخل القومي.	التعليم والمعرفة-: ويشمل تعليم الأبناء، ومحو الأمية، واكتساب المهارات والمعلومات.
نسبة المساهمة في توفير فرص العمل.	المجتمع والتواصل الاجتماعي والثقافي-: ويشمل الرفاهية الاجتماعية وشبكة النشاط والقيم المجتمعية.
نسبة المساهمة في تخفيف حدة الفقر	الصحة والوضع الجسماني والعقلي-: وتشمل التغذية والخدمات البيئية والخلو من الأمراض ورفع معدلات حياة الأطفال عند الولادة

المصدر: سلومة موسى يحيى بشارة؛ " التمويل الأصغر ودوره في تخفيف الفقر في السودان"، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص87.

رابعاً: أساسيات في بناء سياسة للتمويل الأصغر

1. مبادئ سياسات التمويل الأصغر

يستند التمويل الأصغر إلى مجموعة من المبادئ الأساسية من أهمها:

- الفقراء والشباب لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الفنية والإدارية.
- التمويل الاصغر اداة قوية لمعالجة الفقر والبطالة؛ فالحصول على الخدمات المالية تمكن اصحاب الدخل المنخفض من زيادة الدخل وتكوين الاصول وتخفيض فرص تعرضهم للصدمات الخارجية.
- الاستدامة المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الشباب؛ إذ ان قابلية الاستمرار هي قدرة مؤسسات التمويل الاصغر على تقديم الخدمات المالية للفقراء، لأن تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل.
- التمويل الأصغر يعني بناء انظمة مالية تخدم الفقراء والباحثين عن العمل، ولتحقيق امكانات التمويل الاصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير منهم يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي.
- التمويل الأصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية، ومن ثم ينبغي على هذه المؤسسات ان تكون قادرة على تعبئة وتدوير المدخرات المحلية وتقديم الائتمان ومجموعة متنوعة من الخدمات.
- دور الحكومة هو التسهيل وليس بالضرورة ان تكون جهة التقديم المباشر للخدمات المالية؛ من اهم الامور التي يمكن ان تقوم بها الحكومات، الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب غطاءات اسعار الفائدة والامتناع عن تشويه

السوق ببرامج اقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار.

- ان ارتفاع أسعار الفائدة يمكن ان يضر قدرة الفقراء والشباب في الحصول على الخدمات المالية، فتكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة أكبر بكثير من تكلفة تقديم عدد قليل من القروض الكبيرة ووضع سقف لأسعار الفائدة تحول دون تغطية مؤسسات التمويل الأصغر لتكاليفها وتخنق بذلك فرص امداد الفقراء والشباب بالائتمان.
- الدعم من الجهات المانحة يجب ان يكون مكملاً وليس مزاحماً لرأس المال من القطاع الخاص، إذ يجب ان يسعى التمويل من الجهات المانحة إلى ادماج الخدمات الكلية للفقراء والشباب في الاسواق المالية المحلية.
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من اهم المعوقات، ويجب ان تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع سواء العام أو الخاص على بناء القدرات.
- أهمية الشفافية، وخاصة الشفافية المالية، في انشطة الوصول إلى المتعاملين، إذ تعد المعلومات الدقيقة والموحدة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالأداء المالي والاداء الاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات أمر بالغ الأهمية.

2. خدمات التمويل الأصغر

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات مالية مثل حساب التوفير والرهن العقاري وخدمات الائتمان والتأمين والقروض اللازمة

التقديرات تشير إلى أن أكثر من 94% من القروض البنكية العربية تذهب لرجال الأعمال ، وتأتي الدول العربية في ذيل قائمة الدول التي تمنح قروضا للفقراء كي ينشئوا بها مشروعات صغيرة. وإجمالاً المنطقة العربية هي الأوطأ عالمياً، بعد أفريقيا، من حيث عدد القروض وحسابات الودائع قياساً بعدد السكان الإجمالي.

لتمويل المشاريع، وقد تشمل ايضاً خدمات غير مالية مثل التدريب والاستشارات، وتتمثل أهم **الخدمات المالية** في الآتي:

- **القروض الصغيرة؛** من خلال فتح المجال للولوج إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثنائهم من نظام التمويل الرسمي بنسب فوائد اقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع في منح قروض فردية أو على منح القروض بنظام ضمان المجموعة؛
  - **القروض الفردية** تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض وذلك للأنفاق على المشروعات الصغيرة، ويقدم القرض عدة مرات في حالة نجاح المشروع الصغير، ويشترط في إعادة القرض على عملية سداد قيمة القروض وفي حالة فشل المشروع تعمل مؤسسة الإقراض دراسة ومعرفة أسباب فشل المشروع. وربما يمنح القرض الفردي تدريجياً ويمكن منح القرض للفرد أكثر من مرة.
  - **القروض الجماعية:** تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة تضامنية من الأفراد، وذلك لتمويل مشروعاتهم الجماعية. ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، حيث تتعهد المجموعة بالسداد نيابة عنه وقد اثبتت هذه الطريقة التجانس بسبب ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس على السداد وهو ضغط اجتماعي له تأثيره على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي، كما تلعب المجموعة دور لإنجاح ومساعدة الفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.
- **خدمات الادخار**: تعرف مؤسسات التمويل الأصغر عادة نوعين من حسابات التوفير، التوفير الطوعي والتوفير

الإلزامي[19]، أما خدمات المدخرات الطوعية فهى تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهى تخدم كضمانات للقروض ليست بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

- **خدمات التأمين الأصغر؛** إن أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة، الحوادث، الفيضانات...الخ، لذلك تكون الخدمة المالية المخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم. لذ يعد التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر بإضافتها إلى محفظتها للاستجابة إلى حاجة الفقراء للحماية. أن خدمات التأمين المقدمة للفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن تكون مهمة لتلاءم احتياجات المستفيدين ولحمايتهم من المخاطر الخاصة بهم، وقد تشمل التأمين الصحي، تأمين المواشي، المحاصيل، تجارة التجزئة، وغيرها.

وقد أدركت الجهات المانحة والحكومات والمؤسسات المالية أن الفقراء شأنهم شأن كل الناس يحتاجون إلى تأمين مشروعاتهم الصغيرة من المخاطر المحتمل حدوثها أثناء فترة سير المشروع. ويساعد التأمين الأصغر في إدارة مشروعاتهم بثقة، إذ يضمن إليهم التعويض في حالة حدوث مخاطر حسب الاتفاق الناشئ عن وثيقة التأمين، وهذه الخدمة رغم تعقيداتها وارتفاع سعر تكلفتها في بعض الأحيان أصبحت من المطلوبات الاساسية لعملاء التمويل الأصغر عند إجراءات منح التمويل وهدف من الأهداف التي

يمكن أن تحقق لهم الاستدامة المالية ولمشروعاتهم الصغيرة ايضاً.

- **الخدمات غير المالية:** في المراحل اللاحقة من تطور آليات عمل التمويلات الصغرى لم يقتصر الأمر على تقديم الخدمات المالية فقط، إلى اصحاب الدخل المحدود أو الفقراء الراغبين الاستفادة من خدمات التمويل الاصغر، بل تعداه إلى الخدمات غير المالية من تقديم الاستشارات والتدريب في إدارة المشاريع واكتساب الخبرة في كيفية استخدام القروض بالتركيز على الاستثمار في مشاريع منتجة والابتعاد عن الاستهلاك غير المنتج.

3. بدائل لسياسة التمويل الأصغر

لكل دولة طريقتها في بناء التمويل الاصغر بالاعتماد على سياسات خاصة أو إطار تنظيمي ورقابي، إذ تدخل المصارف إلى التمويل الأصغر بعدة طرق يمكن تقسيمها إلى طريقتين رئيسيتين هما:

أ. الطريقة المباشرة: تتضمن هذه الطريقة توسيع انشطة التجزئة بالمصارف للوصول إلى المستفيد الاخير من خلال إنشاء وحدة داخلية أو فتح شركة منفصلة كشركة للخدمات أو مؤسسة مالية متخصصة وبشكل أشمل يتضمن الآتي:

- **تأسيس وحدة داخلية للتمويل الاصغر:** يقدم المصرف في هذه الطريقة خدمات للتمويل الاصغر من خلال الهيكل المؤسسي الموجود أو تكوين وحدة متخصصة داخل المصرف لإدارة العمليات المرتبطة بالتمويل الاصغر، وفي هذه الحالة فإن وحدة التمويل الاصغر لا تمثل كيان قانوني منفصل ولا يتم تنظيمه بصورة منفصلة من قبل المصرف. وتعتمد عمليات التمويل الاصغر على موظفي المصرف وشبكاته ونظمه الموجودة، إذ تتطلب الوحدة الداخلية

تكييف نظم وإجراءات المصرف مع المتطلبات المتخصصة والمرتبطة بعمليات التمويل الاصغر، وربما تعطي المصارف شيء من الاستقلالية للوحدات الداخلية من خلال تأسيس نظم منفصلة. كما توضع إجراءات للتمويل وسياسات للتوظيف والادارة وللضبط المؤسسي كما يمكن ربط الوحدة بمختلف إدارات المصرف.

- **تأسيس مؤسسة مالية متخصصة:** يمكن للمصارف تأسيس مؤسسات مالية متخصصة لممارسة انشطة التمويل الاصغر بالنيابة عن المصرف، إذ يجب ترخيص المؤسسة كمؤسسة مالية غير مصرفية يمتلكها المصرف بصورة كلية أو جزئية بالمشاركة مع الشركاء الاستراتيجيين والمستثمرين. وتقدم المؤسسة خدمات التمويل الاصغر التي تشمل الائتمان والنشاطات الاخرى المحددة في اهدافها. يجب أن تكون للمؤسسة استقلالية عن المصرف من حيث الادارة ومجلس الادارة والموظفين والنظم، وان لا تستخدام البنية التحتية للمصرف (المكاتب، تقنية المعلومات، النظام المحاسبي ...الخ)، وان تكون اكثر استقلالية في مكان خارج المصرف.

ب. **الطريقة غير المباشرة:** تركز هذه الطريقة بالعمل مع مقدمي التمويل الاصغر بدلا من تقديم خدمات التمويل الاصغر عبر المصارف نفسها، ويتضمن ذلك:

- **اسناد عملية التجزئة:** في هذا النموذج يقوم المصرف بالتعاقد مع مؤسسة تمويل أصغر، ويتطلب هذا النموذج مشاركة المخاطر بين المصرف ومؤسسة التمويل الاصغر وذلك لحفز الطرفين للحفاظ على جودة عالية في التمويل، على ضوء ذلك يمكن للمصرف أن يطلب من المؤسسة تمويل جزء من محفظة التمويل الاصغر حيث يقوم المصرف بتفويض مؤسسة

التمويل باتخاذ قرار التمويل في حالة محافظة المؤسسة على جودة محفظة التمويل الخاصة بها.

- **تقديم التمويل التجاري لمؤسسات التمويل الاصغر:** في هذه الطريقة تقوم المصارف بتقديم تمويل بالجملة طويلة الأجل أو خط تمويل لمؤسسات التمويل الاصغر. هذه الطريقة هي الأقرب إلى نموذج تمويل المصارف التجارية، حيث التمويل قد لا يحتاج إلى ضمان، أو قد يحتاج إلى رهن الأصول كضمان أو وديعة نقدية أو بضمان طرف ثالث. وقد تشترط المصارف اتفاقيات يتم بموجبها التقارير المالية الدورية، وتقديم تقارير المراجعة الخارجية الدورية.

وفي الغالب هناك بعض العوامل والمؤشرات يتم أخذها في الاعتبار لتقييم جاهزية مؤسسة التمويل الاصغر للتمويل وهي كالآتي:

- معلومات مالية جاهزة.
- قوة مجلس الادارة ومقدرة الادارة التنفيذية على تحقيق اهداف المؤسسة.
- محفظة تمويل عالية الجودة.
- نظم معلومات تتمكن من اصدار التقارير بصورة دقيقة.

وفي العراق تم اعتماد الطريقة المباشرة، إذ تم إنشاء مؤسستين من المؤسسات المالية غير المصرفية في عامي 2006 و2009 وهما:

- الشركة العراقية للكفالات المصرفية، إذ شاركت في ملكيتها مجموعة من المصارف الخاصة وتم التمويل من خلال منح الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USAID).

- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، شاركت في ملكيتها (9) مصارف وطنية.

4. **الاتجاهات الرئيسية في بناء سياسة التمويل الأصغر**

من خلال الاطلاع على التجارب الدولية الخاصة بدعم وتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن تنمية تلك المشروعات يأتي في خمسة اتجاهات رئيسة، هي:

أ. **الاتجاه المالي**: يركز هذا الاتجاه على تنمية الموارد المالية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تيسير اجراءات الحصول على القروض الميسرة، منح الاعفاءات الضريبية، التوسع في انتشار الشركات الداعمة لتلك المشروعات وتفعيل دورها مثل شركات التأجير التمويلي، الاستعلام الائتماني، شركات ومؤسسات الضمان وتسهيل اجراءات الحصول على الاراضي الشاغرة، وكل ما يرتبط بتقديم التمويل اللازم لأصحاب هذه المشاريع، من خلال التركيز على:

- تخصيص جزء من الموازنة الاستثمارية للدولة وبرامج تنمية الاقاليم لدعم تمويل هذه المشاريع وحسب المحافظات، ومستوى تنميتها المكانية.
- تنمية الموارد المالية لمشروعات التمويل الأصغر سواء من خلال وضع شروط ومتطلبات منح الائتمان لتمويل هذه النشاطات تكون أكثر مرونة وبأسعار فائدة معقولة تتناسب مع امكانيات تلك المشاريع.
- تذليل الصعوبات وسهولة الوصول إلى مصادر التمويل وبأسعار فائدة معتدلة يعد أمراً بالغ الأهمية لتقليل الاعباء المترتبة على تلك المؤسسات لتعزيز ريادة الأعمال والمنافسة والابتكار والنمو على حد السواء.

- فتح صناديق اقراضية حكومية تستهدف أنشطة الاقتصاد المحلي الحقيقي للشباب والنساء والفئات الهشة في المجتمع، تنتشر في عموم المحافظات تكون لها أذرع في المدن والارياف للتواصل مع الشباب بيسر وسهولة في تقديم الخدمة المزدوجة؛ المشورة الفنية الداعمة لنجاح المشروع، ومنح القروض بفائدة مشجعة وعلى وفق الآليات الآتية:
  - منح قرض التأسيس لتغطية تكاليف إقامة المشروع في تمويل جزء من رأس مال المشروع، اعتماداً على نوع المشروع ونسبة المخاطرة.
  - توفير الدعم والتسهيلات للمشاركة في المصارف والفعاليات بأسعار منافسة للبيع أو عرض أو تسويق منتجاتهم أو خدماتهم بشكل مباشر.
- إجراء التعديلات المناسبة لمعالجة الفجوات في خدمات مؤسسات التمويل الأصغر للمساهمة الفعالة في تطوير أنشطة تلك الشركات من خلال إنشاء فروع تغطي مساحات المناطق الريفية، والترويج لنشاطات تلك الفروع على مستويات الحكومات المحلية والبلديات. وبما يساهم في توليد فرص العمل، والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر.

ب. الاتجاه الإداري والتنظيمي

- يتطلب الوضع في العراق تشكيل هيئة عليا مستقلة لتنمية هذه المشروعات الصغرى (الحرفية) والصغيرة أسوة بما هو معمول به في الدول المتقدمة تسمى (الهيئة العراقية الوطنية لمشاريع التمويل الأصغر) في الامانة العامة لمجلس الوزراء، وتعتبر هيئة تنفيذية

لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع وذلك لتجاوز التقاطعات في الرؤى والبرامج والسياسات من قبل الجهات القائمة على تلك المشاريع، بحيث تكون كافة الجهات ممثلة في هذه الهيئة سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص على ان تخصص الدولة جزء من ميزانيتها لها لتطبيق وتنفيذ برامجها بشكل صحيح.

- تسعى هذه الهيئة لتوفير المساعدات لهذه المشاريع سواء كانت مساعدات فنية واستشارية أو تسويقية أو تمويلية ووضع البرامج التنفيذية وتطبيقها لتطوير هذا القطاع وتعزيز تنافسية هذه المشاريع في توفير فرص العمل وتحقيق جودة المنتج.
- تنسيق جهود الجهات المعنية بعمل هذه الشركات وتوجيهها بما يضمن أفضل مردود في تنمية هذه الشركات.
- رسم سياسات تطويرية لحاضنات الاعمال والمشاريع والمبادرين الشباب لتلبية طموحاتهم وتنمية مواهبهم الذاتية في العمل والتطوير[20].
- اصدار دليل بالمشاريع والأنشطة الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستهدفة في التمويل، مع دليل للبرامج التمويلية.
- اجراء دراسة لتحليل الطلب المحلي لهذا التمويلات وتحديد الفئات المستهدفة.
- تأطير العملية القانونية للتمويل والتحكيم وذلك لتأسيس بيئة اعمال ذات فرص متكافئة لمقدمي الائتمان، وتوسيع أساليب التمويل (الصكوك أو التأجير التمويلي أو المعاملات المضمونة).

- تأسيس نظام شامل لإدارة وتبادل المعلومات الائتمانية (التقرير الائتماني للزبون أو المستفيد) لغرض تقليل التكاليف وتقليل المخاطر في الافراط في المديونية والتأخر في السداد.
- تأسيس مكاتب ائتمان خاصة؛ مجازة من البنك المركزي أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- تقديم النصائح والمشورة المهنية المناسبة إلى هذه الشركات وبما يعطي تصور واضح للشركات حول مبلغ التمويل المناسب وبما ينسجم مع متطلبات المشروع.
- صياغة خطة استراتيجية بشأن مؤسسات التمويل لهذه المشاريع مثل انشاء مركز للمعلومات يتضمن كافة التفاصيل عن الائتمان الممنوح لتلك الشركات والكشف الالزامي عن المعلومات في حالة حدوث مشكلة بين الاطراف المتعاقدة والتشجيع على تقديم منتجات تأمينية لدعم الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء على الأمور التالية:
  - إكمال قاعدة البيانات لمشاريع التمويل الأصغر بأسلوب الحصر وليس العينة.
  - إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن هذه المشروعات يتضمن عددها، ونوعها وحجمها وتوزيعها جغرافياً وقطاعياً على وفق النوع الاجتماعي مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى المحلي.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل وتسهيل وحوكمة إجراءات منح التراخيص والتمويل والاجازات (النافذة الواحدة) وتوحيدها.

- تهيئة مناطق خاصة ضمن المدن وفي مواقع منتخبة في المناطق الريفية لإقامة مجمعات خاصة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم فيها توفير كافة خدمات البنى الارتكازية، مع تقديم الضمانات والحوافز والامتيازات التشجيعية عند توطن هذه المشاريع فيها.

ت. الاتجاه القانوني.

يتمثل الاتجاه القانوني بالآتي:

- إصدار قانون موحد لهذه المشاريع، الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أو اصدار لائحة في تنظيم وإدارة مشاريع التمويل الأصغر، كجهة رقابية تتولى تنفيذ استراتيجية لتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التمويل الأصغر. هذا الإجراء سوف يحقق العديد من المزايا والتي تشمل توفير بيئة عمل ذات فرص متكافئة، ويتعين أن تشتمل على الإجراءات الأساسية المتعلقة بالإفصاح مثل صيغة بسيطة لشروط القرض، المقدرة على إجراء المقارنة بين المنتجات، معلومات عن مخاطر النكول .. الخ.
- إعادة تعريف وتوضيح مشاريع التمويل الأصغر (المتناهي الصغر والصغرى والصغيرة والمتوسطة) باستخدام معيار مركب: معدل الاستخدام ورأس المال. أن استخدام معايير التصنيف يختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة مثلاً في دول الخليج يستخدم معيار رأس المال المستثمر وفي العراق يستخدم معيار عدد العاملين.
- تفعيل الدور الرقابي للسيطرة النوعية لمنع دخول المنتجات المنافسة للمنتج المحلي وحماية المنتجات

المحلية على وفق البرنامج الوطني للسياسة التنموية في العراق.

- تبني قوانين الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية، وتطبيق هذه القوانين على جميع جهات تقديم الخدمات المالية ويتعين أن تشتمل هذه القوانين على الإجراءات الأساسية المتعلقة بالإفصاح على سبيل المثال، صيغة بسيطة لشروط القرض، المقدرة على إجراء المقارنة بين المنتجات، معلومات عن مخاطر سعر الصرف للزبائن.

ث. **الاتجاه الفني.**

يتمثل هذه الاتجاه في إعداد برامج تدريبية فنية وإدارية خاصة بالعاملين واصحاب المشروعات تهدف إلى تطوير المهارات الفنية للعاملين والمهارات الادارية لأصحاب المشروعات. ويتضمن هذا الاتجاه ايضاً:

- ايجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية مشروعات التمويل الأصغر لغرض تطوير وتحديث اساليب العمل وتوفير فرص عمل لتحقيق أفضل مردودات اقتصادية عن طريق تقديم الدعم والتمويل للأفراد والأسر في إقامة هذا النوع من المشاريع لتلافي ما قد يحدث من أخفاق اقتصادي في حالة اهمال هذه الشرائح من المجتمع المؤثرة في التنمية الاقتصادية المحلية.
- تبنى دورات تدريبية للمهن الحرفية مثل الخياطة والحياكة والحلاقة وغيرها التي تعمل على توسيع دور المرأة في هذا النوع من المشاريع، فضلاً عن مشاريع الصناعات الغذائية النباتية والحيوانية، وخاصة في المحافظات التي يزيد فيها المحصول الزراعي عن الحاجة.

- تبني المشاريع الريادية الرقمية، حيث يمكن مزاولة العمل وإدارته من أي مكان في العالم يتوفر فيه اتصال بالإنترنت، وسهولة الوصول والانتشار إلى عشرات الآلاف من المستهلكين (التسويق الالكتروني)، علاوة على المرونة في الوقت.
- إنشاء مراكز تدريب من خلال تفعيل برامج التدريب للقيام بهذه المشاريع مع الاهتمام ببرامج المهنية والتعليمية من أجل تأهيل العاملين والعاطلين الجدد ورفع امكانياتهم وقدراتهم ومنحهم فرصة للولوج في سوق العمل بما يسهم من عملية ادماجهم في عملية البناء الاقتصادي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص. من هذا المنطلق يعد التدريب على قيادة المشاريع أحد أهم أسباب نجاحها لأنها ليست عملاً عفوياً أو نشاطاً تقليدياً إنما يحتاج إلى مهارات إدارة أعمال ومهارات فنية في آن واحد، وبطبيعة الحال هو نموذج جديد في مناهج التدريب الشائعة في اكتساب الخبرات المهنية والحرفية.

ج. **الاتجاه التسويقي والاعلامي**: يتم من خلال هذا الاتجاه تصريف وتسويق المنتجات عن طريق:

- اقامة المعارض الدولية أو من خلال دعم الصناعات لغرض التصدير سواء في نشر الاعلانات أو في وضع العلامات التجارية وانماط التغليف وخدمة الزبائن ... الخ.
- الاهتمام بالتجارة الالكترونية وتشجيع استخدام وسائل الاتصال الحديث وكيفية تسخيرها لأغراض نجاح المشروع.

- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية، وبما يسهم في تشجيع الافراد والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاهلية الخيرية على تأسيس هذه المشروعات.
- نشر وتشجيع ثقافة البحث والابداع والابتكار وريادة الاعمال.
- تنمية روح المبادرة وتنمية المواهب لدى الشباب في دخول سوق الأعمال من خلال انشاء حاضنات الاعمال، ومغادرة الاتكالية على الدولة في توفير فرص العمل. إذ جاء في قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل العراقي رقم (10) لسنة 2010 في تعريف الحاضنات في المادة (1) سادساً: "الجهة التي تهدف إلى دعم وتطوير الانشطة الاقتصادية الصغيرة من خلال تقديم اعمال مهنية للمبدعين ممن لديهم افكار متطورة".

خامساً: المقومات الأساسية في أعداد سياسة للتمويل الأصغر.

تتمثل المقومات الأساسية في أعداد سياسة للتمويل الأصغر بالآتي:

1. **التمكين الاقتصادي**

يتجلى في توفير فرص الاستخدام والانتفاع بالموارد الاقتصادية لغرض الاستهلاك والإنتاج، والذي يعتمد على ما يملكه الفرد من موارد، هو أداة مهمة لكسر حلقة الفقر. ويعد القطاع المالي أهم أدوات التمكين الاقتصادي، إلا إن هذا القطاع لا يوفر الخدمات المناسبة للفقراء؛ نظرا لحاجتهم إلى خدمات مالية تتلاءم وواقعهم المالي، ومن ثم، كانت فكرة التمويل الأصغر الذي يوفر خدمات مالية مناسبة للفقراء.

ولتفعيل دور التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي والحد من الفقر، يجب أن توفر مؤسسات التمويل متناهي الصغر الخدمات المالية لمزيد من الفقراء، وبما يضمن لهم حماية مصادر الدخل، وتنويعها، وزيادتها، مما يشكل السبيل الأساسي للإفلات من الفقر والحرمان، فالقدرة على اقتراض مبلغ من المال وان كان بسيطا من أجل الاستفادة من فرصة عمل، أو لدفع المصروفات الدراسية، أو لسد عجز نقدي، تشكل الخطوة الاولى في كسر حلقة الفقر.

أ. **الاستدامة المالية والوصول إلى الفقراء:** لتفعيل دور التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي والحد من الفقر، يجب أن توفر مؤسسات التمويل الخدمات المالية لمزيد من الفقراء، إذ ان هناك شبه إجماع في الآراء للعديد من الباحثين، في هذا المجال[21]، على ضرورة استخدام التمويل الأصغر حتى تتوفر للأُسر النامية أساليب تتصف بالاستدامة المالية يمكنها من سد النقص في فجوة العرض ومساعدة الخدمات المالية اكبر من القدرات المتاحة للحكومات والمانحين، الأمر الذي يحتاج إلى رأس مال يقوم على أسس

شبه تجارية، ومن ثم، يزداد الاهتمام بضرورة إيجاد مؤسسات مالية قادرة على توفير خدمات مالية تكون قادرة على تعبئة المدخرات والموارد محليا أو من خلال الودائع والاقتراض من البنوك المحلية لتقديم القروض. الأمر الذي يحتاج بدوره إلى توافر الاستدامة المالية والتي تعد أهم اساسيات التمويل الأصغر وكذلك توفير مناهج للنظم المالية المتعلقة بالتمويل الأصغر تكون ملائمة لظروف كل دولة وأن تكون جزءاً مكملا للنظام المالي الرسمي، ولا يمكن تحقيق الاستدامة المالية وتقديم الخدمات المالية للفقراء إلا من خلال تنمية النظام المالي الرسمي.

كل ذلك يتطلب معرفة طبيعة واتجاه تأثير الاستدامة المالية على الانتشار والوصول إلى الفقراء. ومن أجل تحقيق ذلك؛ يجب أن تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيق هدفين يمكن أن نطلق عليهما "ثنائية التمويل الأصغر":

- الهدف الأول (مالي): وهو الاستدامة المالية، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات وزيادة الانتشار من خلال تحقيق مستوى ربحية يغطي على الأقل التكلفة التشغيلية والتمويلية، دون الاعتماد على دعم الجهات المانحة، وهو ما يطلق عليه "الأداء المالي"، والذي يتطلب:
  - ضرورة توفر التقارير المالية.
  - قياس الاداء على اساس الدخل والمصروفات.
  - التكلفة غير المباشرة واهمية حسابها.
  - الادارة المالية ومدى توفر نظام للحسابات.
- الهدف الثاني (اجتماعي): وهو الانتشار والوصول إلى الفقراء لتمويل مشروعاتهم أو استهلاكهم، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل وتراكم الأصول، ومن ثم

الحد من الفقر، وهو ما يطلق عليه بـ "الأداء الاجتماعي".

وبينما يعد الهدف الثاني هو غاية مؤسسات التمويل الأصغر، فإن الاستدامة المالية هي وسيلتها في ذلك. بناءً عليه، يمكن عد هدفها المحوري هو تحقيق الاستدامة المالية لزيادة الانتشار والوصول إلى الفقراء، وحتى وقت قريب، ظل الاهتمام الأكبر، والأوحد، بتقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة بوصفه الأكثر تعبيراً عن الأداء العام عن المؤسسة وقابل للقياس بوضوح. ولكن، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحول الأمر بشكل واضح لتشمل عملية التقييم الأداء الاجتماعي أيضاً، بل وصياغة مبادئ لإدارة الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر.

ب. الاداء الاجتماعي في الاستدامة المالية: يمكن استخلاص إطار لأثر الاستدامة المالية على الوصول إلى الفقراء والشباب، أي **"الهدف الاجتماعي"** في مسارين:

- الأول: يتمثل بـ "الاثر السلبي" المتوقع للاستدامة المالية على الوصول إلى الفقراء، إذ قد تؤثر أسعار الفائدة سلباً في وصول الافراد الأقل دخلاً إلى خدمات التمويل الأصغر، عندما تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض بما يشكل عائق أمام حصول الفقراء عليها. ولكن ما يحد من هذا الأمر، اضطرار الزبائن إلى قبول أسعار الفائدة، مع ارتفاع تكلفة البدائل الأخرى، كما يمكن التحكم والحكم على معقولة أسعار الفائدة من خلال كفاءة المؤسسة التمويلية.
- الثاني: يتمثل بـ "الأثر الإيجابي" المتوقع للاستدامة المالية على الوصول، في زيادة قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم القروض لمزيد من الفقراء، من خلال جذب مزيد من

مصادر التمويل لأعمالهم، ومن ثم، نمو هذه الأعمال وتطورها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الوصول إلى الفقراء، إلا أنه قد يصاحب ذلك التعامل مع آخرين أقل فقراً، بما يعنى الانحراف عن استهداف الفقراء. بناءً عليه، فإن هناك مسارين لتأثير الربحية في الوصول إلى الفقراء: مسار سلبي محتمل عبر قناة سعر الفائدة، وآخر إيجابي محتمل عبر قناة نمو أعمال مؤسسة التمويل الأصغر، ومن ثم، يجب التحقق من محصلة الأثرين السلبي والايجابي.

ت. **تمكين النساء:** يعد التمويل الأصغر، في جوانب كثيرة منه، أداة لتمكين المرأة، إذ يفترض أن منح قروض للنساء سيساعدهن على توليد الدخل وعلى أن يصبحن أكثر استقلالية. وهذه ظاهرة شائعة في اساسيات هذا النوع من التمويل، فالنموذج الذي أطلقه "محمد يونس" في بنغلاديش استهدف بشكل أساسي النساء ذوات الدخل المنخفض من خلال الإقراض الجماعي، لأن النساء يملكن أعمالاً تجارية أصغر ولديهن علاقات اجتماعية أقوى فيما بينهن.

2. **إشكالية سعر الفائدة**

لسعر الفائدة دور مزدوج، فهو من ناحية كلفة مقابل حصول الفقراء على القروض، وخاصة متناهية الصغر، ومن ناحية أخرى، هو عائد لمؤسسات التمويل المقرضة مقابل تقديم الخدمات المالية. ومن ثم قد يؤدي عدم مراعاة تسعير خدمات هذه القروض، وبما يعزز هدفي الاستدامة المالية والاجتماعية في زيادة الانتشار والوصول إلى الفقراء معاً، إما إلى تراجع تلك المؤسسات عن تقديم الخدمة من الأساس أو عدم تحقيق الأثر الاجتماعي المنشود.

من الضرورة ان لا يقترن التمويل الأصغر، وخاصة المتناهي الصغر والصغير، بالطابع التجاري، إذ أن هذه الفكرة مترسخة في التفكير الليبرالي الجديد بشأن التنمية الموجهة نحو السوق والتي تتجاهل دور الدولة والعوامل المؤسسية الأخرى، وبهذا الصدد نؤشر الملاحظات الآتية:

- لا يمكن أن يكون الحصول على التمويل هدفاً في حد ذاته، بغض النظر عن تكلفة القروض وشروطها.
- يجادل مؤيدو التمويل الأصغر التجاري بأن أسعار الفائدة المرتفعة إلى حد كبير ضرورية لأن القروض الصغرى ومتناهية الصغر محفوفة بمخاطر أكبر من قروض الشركات المتوسطة والكبيرة. وهذا الادعاء ليس صحيحاً بشكل كامل، إذ لا يمكن لمستوى المخاطر تلك أن يبرر الفرق الشاسع في أسعار الفائدة على القروض بين القروض الكبيرة والصغيرة، للأسباب الآتية:
  - يتم منح التمويل الأصغر بشكل عام من خلال موظفي قروض ذوي دراية بالمنطقة الجغرافية للمقترضين، بل قد يكون لديهم علاقة اجتماعية مع الأعمال التجارية لهذه المشاريع.
  - يعتمد سداد القروض الصغرى بشكل كبير على ضغط الأقران، أي الضغط الذي يفرضه المقترضون الآخرون للحفاظ عل دفعات السداد في وقتها من أجل الإبقاء على الخدمات في المنطقة أو للحفاظ على السمعة الحسنة للمجتمع المحلي.
  - في الوقت الذي تحصل فيه الشركات الكبيرة على قروض بالاستناد إلى قدرتها على تأمين الضمانات اللازمة، فان الحصول على التمويل

الاصغر يتم بعد توقيع وصل أمانة قانوني أو دفع رسوم إضافية لشركات ضمان مخاطر الائتمان (أو كليهما) وتعد هذه الآليات فعالة بشكل كبير في تأمين دفعات سداد القروض.

يجب التوازن بين اسعار الفائدة والأرباح والتكاليف في التمويل الأصغر، فعند الممارسة الفعلية لنشاط التمويل الأصغر قد يتعارض تحقيق هدف الاستدامة المالية مع هدف الانتشار والوصول إلى الفقراء والشباب، ومن ثم عدم تحقيق التوازن بينهما، بما ينعكس سلباً على قدرة هذا التمويل في الحد من الفقر والبطالة. وهناك عدة أمور تشكل هذا التعارض، من أهمها التكاليف المترتبة على عملية الاقتراض ومن ثم الارباح، ويُعد سعر الفائدة العامل المشترك بينهما.

3. **الإقراض**

توجد ثلاثة منهجيات إقراض رئيسة في قطاع التمويل العراقي وهي:

- الاقراض الفردي، وبنسبة 85%.
- الاقراض الجماعي التضامني، وبنسبة 5.8%.
- الاقراض الاسلامي (المرابحة): بلغت نسبة مساهمته في الاقراض (8.5%)، والذي بدء العمل به في مؤسسات التمويل العراقية منذ عام 2009[22].

وكل واحد من هذه القروض يفترض أن يتسم بما يلي:

- توجيه القروض نحو قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الخدمية.
- العمل على توفير فرص عمل وتوليد الدخل من خلال التمويل الذي تقدمه المصارف الحكومية والاهلية الخاصة لأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة

والمتوسطة للحد من البطالة والفقر وتحقيق مردودات اقتصادية.

- تبني برنامجاً متكاملاً للقروض الصغيرة يستند على رؤية استراتيجية للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والفئات التي يستهدفها من شانه أن يؤسس درعاً حصيناً للأفراد العاطلين في المجتمع العراقي.
- الأفراد الذين يشكلون أصحاب مشاريع محتملة عليهم أن يوفروا الضمانات بحيث يُطمئنوا مؤسسات التمويل الأصغر بأنهم لن يسيئوا استعمال الأموال المقترضة.

سادساً: سياسة التمويل الأصغر حاجة ضرورية في الاقتصاد العراقي

أن تشجيع وتحفيز التمويل الأصغر كأداة لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر من أساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن التمويل الأصغر، ومن خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، يُسهل عملية انسياب التمويل للشرائح المستهدفة من موارد القطاع الحكومي وغير الحكومي، وهم بالمقام الأول الفقراء، وخاصة من شريحتي الشباب والنساء[23].

1. التمويل الأصغر خطوة في اتجاه الاصلاح الهيكلي

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جهة واعتماده على نشاط استخراج النفط كمورد مالي رئيس في موازناته السنوية، مما يجعله معرّض للصدمات المتتالية لأسعار النفط وتأثيراتها المباشرة في ديمومة المشاريع التنموية وامكانيات تنفيذها. ويسعى العراق لمحاولة تصحيح هذا الاختلال الهيكلي من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وايجاد مصادر متنوعة في تكوين (NPB) وايراداته المالية، وتشكل الصناعة المحور الأساسي في عملية الاصلاح الهيكلي هذا. وتشكل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاعدة بناء صناعة وطنية تتكامل في حلقاتها المتنوعة بأبعادها القطاعية والمكانية لخلق صناعة وطنية قائمة على سلاسل القيمة بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتفعيل عناصر الانتاج في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وتمثل الايدي العاملة ركن أساسي من هذه العناصر، والتي تعاني من البطالة بأنواعها، مما يتطلب فتح آفاق ممارسة النشاط الاقتصادي لها وتوفير فرص العمل التي تتلائم وامكانياتها المتاحة، ولاسيما ان النسبة الغالبة

منهم لا تمتلك المهارات المطلوبة للدخول في سوق العمل في المشاريع الكبيرة التي تتطلب مستويات عالية من المهارة والقدرة على التعامل مع التقانات الحديثة. هذه النسبة الغالبة من الايدي العاملة يمكن لها ان تساهم في سوق عمل قائم على الحرف والمهن المتوارثة وبما يضمن لها دخل يتسم بالاستمرارية ويساهم في تنشيط الفعل الاقتصادي في الانتاج والتسويق والقضاء التدريجي على ظاهرة التهميش لهذه الايدي العاملة خارج النشاط الاقتصادي.

2. التمويل الأصغر يساهم في تحفيز الافراد على تنفيذ مشاريعهم الخاصة

يوفر هذا النوع من التكمويل امكانية الفقراء و محدودي الدخل من الولوج في دورة الاقتصاد من انتاج واستهلاك وادخار واستثمار ينعكس ايجاباً على مجمل حركة الاقتصاد الوطني في دعم وتنشيط الفعاليات والنشاطات الاقتصادية الاخرى من خلال ضخ تدفقات نقدية لدخول جديدة، بدلا مما تعانيه من بطالة ينعكس سلباً على حركة الاسواق تجاه السلع والخدمات المختلفة، وبما يخلق حالة من النشاط الاقتصادي يدعم اتجاهات الاصلاح لمعالجة:

- اختلال هيكل الانتاج وانخفاض مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- سيادة السلوك الريعي (استخراج النفط).
- الضغوط التضخمية وعدم استقرار الاوضاع الاقتصادية.
- تدني مساهمة القطاع الخاص واختلال سوق العمل.
- اتساع مظاهر البطالة ونشاط اقتصادي غير مولد لفرص العمل؛ علاوة على سياسة التوظيف غير المنتج في مؤسسات الدولة؛ انتشار البطالة المقنعة، البطالة

الهيكلية، والتوسع العقيم للتوظيف الحكومي في المؤسسات العامة والقوات الأمنية المتنوعة.

تتطلب هذه السمات الرئيسية للاقتصاد العراقي اتخاذ خطوات جادة لتفعيل الامكانات المتاحة في الاقتصاد الوطني من ايدي عاملة وموارد محلية تدعم علاقات التشابك الصناعي والاقتصادي، في آن واحد، و في توفير فرص العمل وبما ينعكس ايجاباً في معالجة مشكل البطالة والفقر.

3. **التمويل الأصغر تحفيز للفقراء والشباب للدخول في سوق العمل**

تعد مستويات الفقر في العراق مرتفعة نسبياً، فكثير من العراقيين معرضون للعيش تحت خط الفقر. ووفقاً لإستراتيجيات الحد من الفقر في العراق وإحصائيات البنك الدولي، ظهر ان نسبة الفقر تجاوزت الـ (20%) بقليل عام 2017. وعلى مستوى المحافظات، جاءت محافظات المثنى، القادسية، ميسان، بأعلى نسبة للفقر (52.1%، 47.7%، 45.4% على التوالي)[24]، وبالرغم مما سعيت اليه استراتيجية تخفيف الفقر في التقليل من الفقراء في العراق[25]، إلا ان التأثيرات المتلاحقة وغير المتوقعة التي تحدث على مستوى العالم مثل جائحة كورونا، أو المحلية مثل تأثيرات انخفاض اسعار النفط، استمرت هذه النسبة بالارتفاع في السنوات اللاحقة. وفي دراسة اعدتها وزارة التخطيط بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة، بعنوان " تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق"، وصدرت في 5 تموز (يوليو) 2020 قدرت نسبة الفقر في البلاد بنسبة (31.7%)، وهو ما يعادل (12.680) مليون نسمة[26]. ومع اطلالة عام 2021، ظهر تحسن في انخفاض النسبة إلى (23%)

ثم إلى ما يقارب الـ (22%) عام 2022[27]، ونسبة البطالة من (11.7 %) عام 2007 إلى (16.5 %) عام 2021[28].

تظهر هذه المؤشرات الاحصائية استمرار نسب الفقر بالارتفاع في العراق، ومن ثم، تعكس خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد، خاصة إذا ما علمنا التباين الواضح بين المحافظات في نسب الفقر هذه. ولكن فجوة الفقر التي تم قياسها على انها الفجوة بين متوسط دخل الفقراء وخط الفقر لا تتعدى (4.5%). وبالتالي يمكن ان يتجاوز معظم الفقراء خط الفقر عبر زيادة صغيرة نسبياً في دخل المواطنين، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من غير الفقراء يعيشون فوق خط الفقر بدرجة بسيطة جداً وعند حدوث أي تدهور صغير نسبياً في الظروف الاقتصادية فإن ذلك سيزيد من معدلات الفقر.

من هنا تنبع ضرورة اعتماد سياسة التمويل الأصغر في العراق في تقديم المساعدة المالية، من خلال القروض الميسرة، إلى النسبة الكبرى من الفقراء لتمكينهم من الدخول في سوق العمل وتنفيذ مشاريعهم الصغيرة المدرة للدخل وبالتالي انتشالهم من البطالة ومخاطر الفقر، وهذا ينسحب ايضا على افواج الشباب الذين يمتلكون المبادرة والقدرة على العمل وبما يسهم في تشجيعهم على تجسيد افكارهم وابداعاتهم بمشاريع صغيرة تحقق لهم دخول مناسبة، علاوة على التأثير الاجتماعي في تلبية افكارهم الابداعية وخلق نوع من الطمأنينة والاستقرار النفسي في الولوج إلى سوق العمل، إذا ما توفرت لهم السُبل المالية (القروض) والتي تمكنهم من تحقيق رغباتهم في تنفيذ ما يرغبون به من تمويل وادارة مشاريع، سواء كانت هذه المشاريع تجسد الحرف أو المهن اليدوية أو تلك المتعلقة بتخصصاتهم المهنية لخريجي الكليات والمعاهد الفنية أو المهنية، وفي ذلك كله ضمان عدم ولوج هؤلاء الشباب إلى فئة الفقراء بل والتقليل منها قدر الامكان.

بناءً عليه، تسعى سياسات التمويل الأصغر إلى:

- تقديم خدمات التمويل الأصغر للفقراء والشباب النشطين اقتصادياً على نحو مستدام.
- تقديم خدمات التمويل الأصغر غير المالية، من استشارات وتدريب وتقديم العون الفني وغيرها.

سابعا: لمحات عن نشوء مؤسسات التمويل الاصغر في العراق

يصنف نشاط معظم المشاريع الصغرى في العراق بوصفها أحد أوجه الاقتصاد غير المنظم، أي ان مساهمتها محدودة جداً في تعزيز إيرادات الدولة، كما أن البلد لا يمتلك استراتيجية واضحة مقرة بهذا الخصوص، ولا توجد مؤسسة مالية واحدة لديها القدرة على توحيد وإدارة هذا النشاط.

1. **بوادر التأسيس**

يعد مشروع ازدهار للتنمية الاقتصادية الذي مولته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية خلال المدة (2004 - 2008)، (United State Agency for International Development USAID)، بداية للتمويل الاصغر في العراق. ومن أجل ضمان الاستمرارية ارتأت الوكالة الامريكية إنشاء مؤسسات محلية للتمويل في أواخر عام 2006 في كل محافظة لتمكين نمو القطاع الخاص ولإيجاد مؤسسات تخدم المجتمعات من خلال إستراتيجيات لتقديم قروض مقبولة محلياً، وسد الفجوة الخاصة بالسوق. وفي عام 2008 عمدت (9) مصارف خاصة إلى تأسيس شركة اقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2010، بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر (14) مؤسسة غير حكومية، (2) منها منظمات دولية و(12) منظمات وطنية[29].

وخلال المدة (2007-2010) شهدت مؤسسات التمويل الاصغر نمو متسارع في العراق بمعدل نمو سنوي متراكم للصناعة بلغ (53.3%)[30]، إذ ساهم هذا النمو القوى المحركة لقطاع التمويل الاصغر العراقي واكتسبت مؤسسات التمويل الاصغر استقلالية عن المؤسسات المبنية على الطلب، ويتزايد الاعتراف بها بوصفها مؤسسات تنموية فاعلة تصل إلى الفقراء

وأولئك الذين تم استثناؤهم من الحصول على خدمات القطاع المالي.

وفي عام 2010 شهد التمويل الأصغر انتشار واسع في المحافظات، كما يظهر ذلك من الشكل (1) وعدد المستفيدين من الخدمات المقدمة فضلاً عن عدد وقيمة القروض.

الشكل (1): انتشار التمويل الاصغر في جميع انحاء العراق 2010

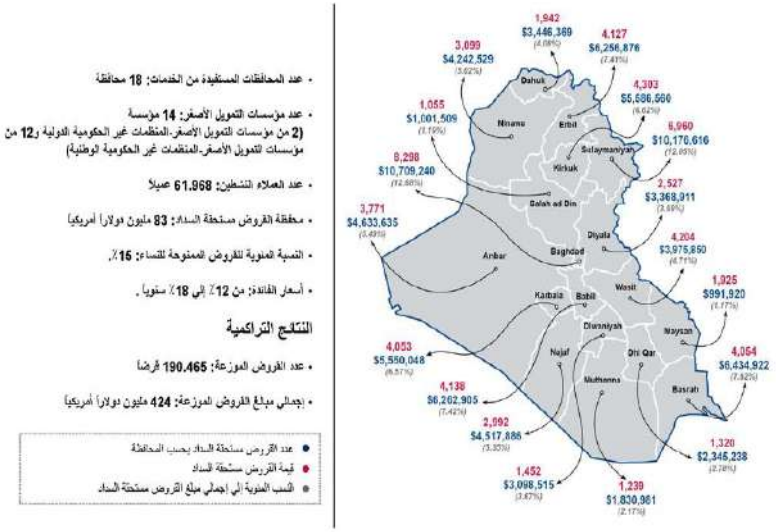

المصدر: الوكالة الدولية للتنمية الدولية –USAID -2010، ص12

في خضم انتشار مؤسسات التمويل الاصغر في كافة المحافظات العراقية وما تقدمه من خدمات للفقراء أو اصحاب الدخل المنخفض، قامت مؤسسات التمويل الاصغر الاربعة عشر معا بتوفير فرص النفاذ إلى المال بالنسبة لما يقرب من (61) ألف مستفيد، لذا أصبح قطاع التمويل الاصغر صناعة

ذات توجه متزايد نحو الطلب. والجدول (3) يبين عدد المستفيدين والذين تم الوصول إليهم من قبل مؤسسات التمويل الاصغر.

الجدول (3): عدد المستفيدين من مؤسسات التمويل الاصغر في العراق/2010

المحافظة	عدد الفقراء	عدد المستفيدين	%
بغداد	638.610	8.209	%1.29
بابل	592.204	4.354	%0.74
كربلاء	302.400	4.126	%1.36
النجف	378.520	3.308	%0.87
الديوانية	346.680	1.585	%0.46
واسط	376.720	4.203	%1.12
ديالى	274.780	2.527	%0.92
نينوى	494.740	3.299	%0.67
صلاح الدين	431.120	1.104	%0.26
كركوك	167.820	4.337	%2.58
دهوك	61.660	1.953	%3.17
اربيل	55.356	3.991	%7.21
السليمانية	64.794	6.906	%10.66
البصرة	792.450	3.983	%0.50
ميسان	297.400	1.765	%0.59
المثنى	262.787	1.238	%0.47
ذي قار	570.880	1.296	%0.23
الانبار	192.000	3.784	%1.97
الاجمالي	7.183.820	61.968	%0.86

المصدر: الوكالة التجارية للتنمية الدولية (USAID)، 2010، ص13

2. **النشاط التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر في العراق**

أ. **الجهات الممولة** تتركز هذه المشاريع في:

- مبادرات البنك المركزي (ترليون دينار)؛ حيث كان توزيع هذا الميلغ قطاعياً خلال المدة (2015-2019)، وكما يلي: القطاع التجاري (43.9%)، القطاع الصناعي (7.9%)، القطاع الزراعي (2.6%)، قطاع الخدمات (18.1%)، أخرى (27.5%)[31].
- قروض المصرف الزراعي التعاوني (8 صناديق).
- برنامج القروض الميسرة/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- برنامج تمويل القروض الميسرة للمشرعات الصغيرة والمتوسطة/ التنمية الصناعية.
- برامج القروض الميسرة في مصرفي الرافدين والرشيد.
- مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية.
- مبادرة الشبكة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (منظمة مجتمع مدني).
- مبادرة "ريادة للتنمية والتشغيل" التي أطلقها السيد رئيس مجلس الوزراء في 4 آذار/2023؛ والمعنية بدعم فئات الطلبة والشباب من الجنسين، والتي تعكس الالتزام الحكومي في تبني مشاريع الشباب والعمل على تأهيلهم للولوج في سوق العمل

وتزويدهم بالمهارات والخبرات المطلوبة، من خلال سهولة الحصول على القروض المصرفية و/أو التدريب وبما يمكنهم من تنفيذ مشاريعهم الصغيرة. وقد بلغ عدد المتقدمين للمبادرة لغاية أيار/مايو 2023 ما يقارب (80167) من الطلبة، و(39581) من الخريجين و (62897) من الباحثين عن فرص عمل[32].

ب. مؤشرات احصائية عن بعض مبادرات التمويل الأصغر في العراق[33].

- مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / برنامج القروض الميسرة – 2019.

المحافظة	نسبة السكان	عدد المستفيدين	%
بغداد	24.8	25987	25.5
ذي قار	6.4	9718	9.5
بابل	6.3	7757	7.6
نينوى	11.4	7109	7.0
البصرة	8.9	6946	6.8
النجف	4.5	6446	6.3
كركوك	4.9	5731	5.6
القادسية	3.9	4995	4.9
كربلاء	3.7	4592	4.5
الانبار	5.4	4266	4.2
المثنى	2.5	4122	4.0
صلاح الدين	4.9	3824	3.8
واسط	4.2	3870	3.8
ديالى	5	3622	3.6
ميسان	3.4	2958	2.9
المجموع	100.0	101943	100.0

توزيع اعداد المستفيدين من مبادرة القروض المدرة للدخل / وزارة العمل

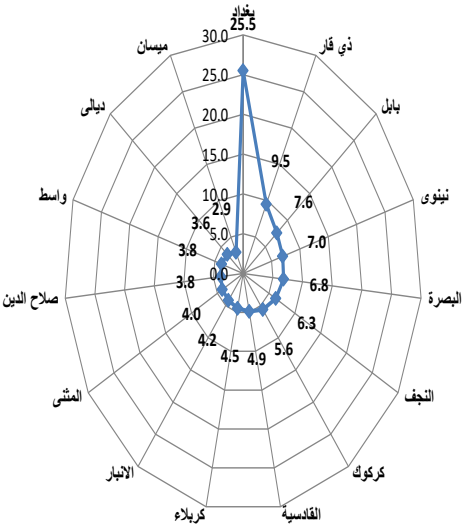

مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة
والمتوسطة 2009-2019

المحافظة	المبلغ (الف دولار)	عدد القروض	%
بغداد	50629	3304	68.5
نينوى	5668	603	12.5
بابل	5259	230	4.8
صلاح الدين	1552	104	2.2
ذي قار	3266	101	2.1
الانبار	1946	90	1.9
النجف	2059	90	1.9
كربلاء	1694	73	1.5
البصرة	1243	60	1.2
واسط	936	57	1.2
كركوك	378	40	0.8
المثنى	809	29	0.6
القادسية	318	22	0.5
ميسان	345	11	0.2
ديالى	402	8	0.2
المجموع	**76504**	**4822**	**100.0**

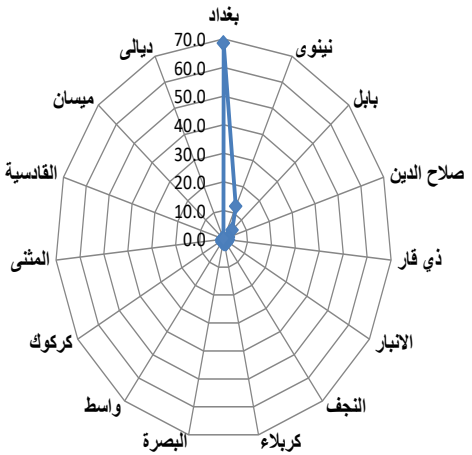

التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية 2007-2020

التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب النشاط الاقتصادي للمدة (2007- 2020)

النشاط	العدد	%
التجاري	6610	40.3
الخدمي	5822	35.5
الصناعي	1468	8.9
السكني	1077	6.6
الانشائي	820	5.0
السياحي	286	1.7
الصحي	216	1.3
الزراعي	114	0.7
المجموع	**16413**	**100.0**

التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب النشاط الاقتصادي للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٠)

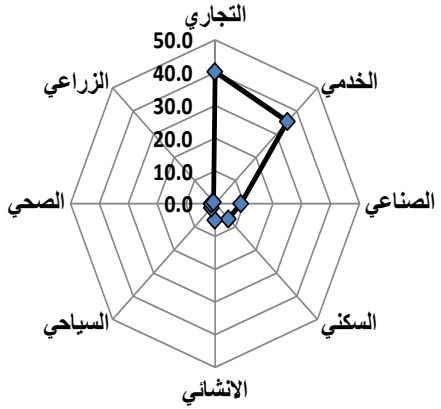

السنة	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	مج
عدد القروض	38	1206	1250	1962	3284	2865	1076	352	662	1682	720	702	470	16413

التوزيع النسبي لمبالغ القروض الزراعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصرف الزراعي العراقي 2012-2018

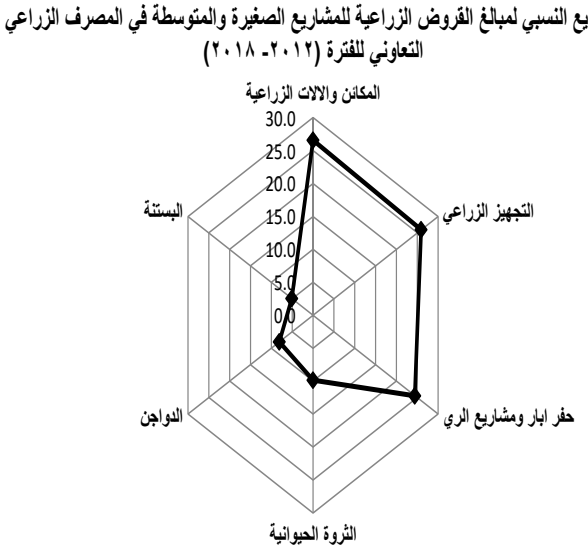

(%) للمبالغ الموقوفة والديون المتأخرة عن التسديد لقروض المصرف الزراعي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
%	8.3	9.7	35.3	10.9	35.2	78.4	47.8

3. الاهمية النسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعد الصناعة التحويلية إحدى الانشطة الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فقد كانت مساهمتها في الناتج قبل عام 1990 بحدود (12%)، وانخفضت نسبة مساهمتها في الناتج عام 2020 حتى بلغت (3%) تقريباً، وتشكل الصناعات المتوسطة والصغيرة (23.8%) من اجمالي الصناعة التحويلية، والملاحظ ان

هناك تراجع في هذين الفرعين من الصناعة على مر الزمن؛ إذ بلغ عدد المشاريع الصغيرة (46419) مشروع عام 1990، انخفض هذا العدد إلى (25747) عام 2018، اما بالنسبة لعدد العاملين فقد انخفض هو الآخر من (106473) عامل عام 1990 إلى (83375) عامل عام 2018.

وفيما يتعلق بالصناعات المتوسطة فقد تراجعت ايضاً، إذ بلغ عدد المشاريع المتوسطة (341) مشروع عام 1990، انخفض هذا العدد إلى (198) مشروع عام 2018، وبالنسبة لعدد العاملين فقد انخفض عددهم من (5422) عامل عام 1990 إلى (2745) عامل عام 2018 [34].

ثامناً: مشاكل وتحديات التمويل الأصغر في العراق

تتركز مشكلة التمويل الأصغر في العراق على عدم وجود سياق عمل متفق عليه في تمويل أو توجيه هذه المشاريع ضمن مسارات التنمية مما يؤدي إلى تشتت الجهود وبروز الاجتهادات في تفاصيل هذا التمويل ونتائجه، فضلاً عن:

1. عدم توفر قانون خاص للتمويل الأصغر ينظم عمل مؤسسات هذا التمويل أو القائمين على توفير الخدمة، إذ ان القانون الحالي (قانون رقم 10 لسنة 2012) لم يفرز المشاريع المتناهية الصغر والصغرى عن المشاريع الصغيرة.
2. تعدد الجهات وتنوع إجراءاتها في التعامل مع هذه المشاريع.
3. هناك صعوبات تكمن في كيفية الحصول على التمويل المناسب، ويتمثل تشخيصها بالآتي:

- صعوبة الوصول إلى أسواق رأس المال بفعل بيروقراطية العمل الإداري مما يشكل عائقاً يحد من القيام بهذا النوع من النشاط لا سيما بوجه الشباب.

- الافتقار إلى الضمانات الكافية للحصول على قروض لإنجاز وتوسيع أعمال الشباب مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عزوفهم عن الولوج في سوق العمل، وهو يمثل بحد ذاته عقبة رئيسة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- محدودية فرص الوصول إلى الخدمات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من خدمات الدعم المالي التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية بسبب التكلفة العالية (وخاصة اسعار الفائدة واجراءات الضمان)، ليشكل عائقاً قوياً للغاية أمام نمو وتطور هذا النوع من المشاريع.
- احجام المؤسسات المالية الرسمية في منح الائتمان للمقترضين دون وجود ضمانات ملموسة كونهم في الغالب إما دون أو قريبين من خط الفقر وصعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة منهم أو لأنهم أميون أو صعوبة الوصول إلى مناطق سكناهم بسبب بعد

قدر حجم قطاع التمويل متناهي الصغر في العالم العربي في العام 2009 بنحو 5.5 مليار دولار أمريكي. فيما تشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالى 60 مليون شخص في العالم العربي يعيشون بمعدّل دخل يقل عن دولارين يومياً، وأنه تمّت تلبية الطلب على منتجات التمويل متناهي الصغر وخدماته بنسبة أقل من 10% فقط، ولاسيما أن القطاع المالي يفضل التركيز على قطاع السوق الأغنى لضمان وربحية أعلى.

المسافة، فضلاً عن ارتفاع المخاطر المتعلقة بالتمويل الأصغر الذي يمكن أن ينتج عن نقص

البيانات اللازمة عن تلك المشاريع. كما يمكن أن يكون من أسباب الاحجام، أيضاً، الصغر النسبي لحجم التمويل المطلوب.

4. يواجه معظم مالكي ومديري هذه الشركات، إلى جانب القيود الأخرى على التمويل وخاصة الصغيرة والمتوسطة، نقصاً في المعرفة الفنية لابتكار أفكار تجارية، ونقص في قوة العمل الماهرة بغية التعامل مع مستجدات التقانة الحديثة وتطوير صفحات الانتاج والتسويق، ونتيجة لذلك فإن آفاق نموها لا تزال راكدة.
5. صعوبة اندماج مؤسسات التمويل الأصغر الموجودة في النظام المالي الرسمي والعمل على بناء نظام مالي شامل، إذ أن اغلب مؤسسات التمويل الاصغر غير حكومية.
6. ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية، إذ:

- تعمل الشفافية على توفير المعلومات ذات الصلة بدقة وانضباط وبشكل قابل للمقارنة عن أداء المؤسسات المالية وإتاحتها على نطاق واسع وبما يسهم في جذب الممولين.
- تسمح الشفافية بتوصيل المعلومات بشكل أفضل إلى الزبائن، وهو ما قد يزيد من المنافسة بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية، إذ يكتسب الزبائن المعرفة ويقومون بمقارنة تلك الجهات.
- تعتمد الشفافية وما تتيحه من فوائد اعتماداً جوهرياً على توافر مجموعة من الخدمات والأدوات ذات الصلة، بدءاً من برامج الحاسب الآلي، ومدققي الحسابات ووكالات التصنيف ذات الكفاءة العالية، والمكاتب الائتمانية التي تحتفظ بالسجلات الائتمانية للزبائن.

- تمكن مستثمري القطاع الخاص باتخاذ قرارات تمويلية مستندة على معلومات دقيقة ذات المقاييس الموحدة ومعرفة الجهات المانحة العامة.

ويمكن اعداد شجرة مشكلات التمويل الاصغر في العراق، انطلاقاً من المشاكل الرئيسية الثلاث، المشاكل الاقتصادية والاستثمارية والادارية وكما في الشكل ادناه.

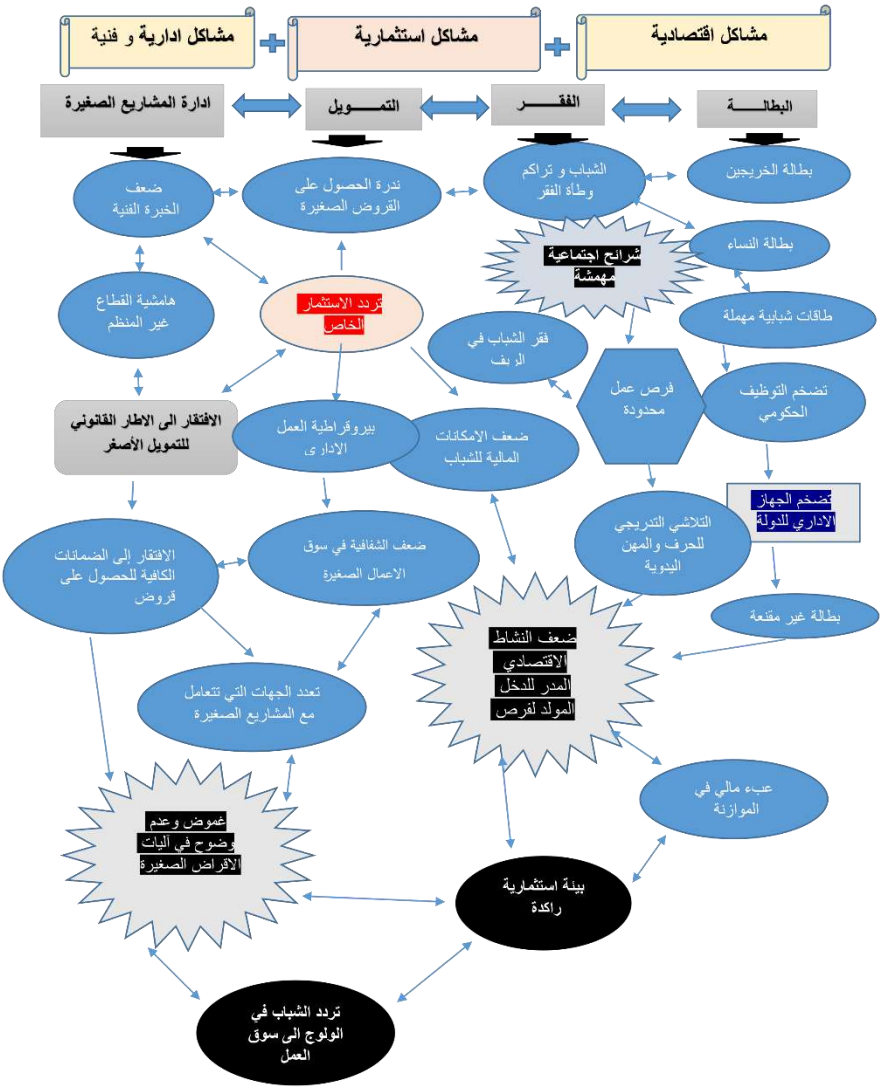

تاسعاً: الاركان الأساسية في سياسة التمويل الأصغر في العرق

تتمثل الاركان الأساسية في سياسة التمويل الأصغر في العراق بالآتي:

1. **مرجعيات إعداد سياسة التمويل الأصغر في العراق:**

تستمد توجهات هذه السياسة من الوثائق الرسمية الآتية:

- **خطة التنمية الوطنية 2018-2022**، والتي تضمنت الاتجاهات الرئيسة الآتية:

الهدف: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- توسيع نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء وتعزيز قدراتها التنافسية.
- منح القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الفرص الحقيقية لممارسة دوره في عملية التنويع الاقتصادي.

- **رؤية العراق 2030:**

الهدف: تخفيف مستوى الفقر بنسبة (50%)؛ من خلال:

- اعتماد برامج القروض الميسرة للفئات الهشة.
- التوسع في المشاريع الصغرى والصغيرة.
- نظام حماية وضمان اجتماعي فاعل.

- **ورقة الاصلاح المالي والإداري (الورقة البيضاء 2020):**

الهدف: توفير فرص عمل في القطاع الخاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تعديل قوانين تسجيل الشركات وقانون الاستثمار (36) لسنة 2006 لتلبية متطلبات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- استخدام المجالات المدعومة من قبل الجهات الحكومية لإيجاد مساحات عمل مشتركة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراء تعديلات على الضوابط للمصارف لإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة.

- **الوثيقة المستجيبة 2021:**

الهدف: تعزيز قدرات القطاع الخاص على التعافي ومواجهة الازمة من خلال:

- توفير بيئة أعمال محفزة للاستثمارات الخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم القطاع الخاص لاحتواء تأثيرات الازمة وتعزيز السياسات الحكومية الداعمة والممكنة للقطاع الخاص.

- **البرنامج الوزاري 2022:**

جاء في أولوياته الثانية والثالثة ما يتماشى وإقامة هذه المشاريع الصغرى والصغيرة في التأكيد على:

- معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين.
- دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الدخل من المواطنين.

وقد تم توضيح آليات التنفيذ في هاتين الاولويتين كما يلي:

- ما جاء في الفقرة (7) من (ثانياً) من البرنامج، والتي جاءت بعنوان (مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل)، ما يلي: ".. تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها، وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها". وبذلك فإن هذا البرنامج لم يقتصر على تقديم القروض لهذه المشاريع وإنما أيضاً تدريب وتنمية قدرات الشباب على الدخول في سوق العمل من خلال تنفيذ وإدارة مثل هذه المشاريع.
- وكذلك ما جاء في الفقرة (4) من (عاشراً)؛ الصناعة، ما يلي:" دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة: المحلية والدولية، بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة". إن هذه الفقرة تشير إلى وجوب إسناد وتطوير هذه المشاريع بأحجامها المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وهذه الاخيرة تشير إلى أصغر وحدة انتاجية يمكن اقامتها، مما يتطلب وضع معيار لتصنيف هذه المشاريع، وهو ما ذهبت اليه هذه الدراسة في اعتماد عدد العاملين كمقياس لهذا التصنيف.
- يؤكد البرنامج الوزاري ايضاً على ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة سواء على مستوى العراق أو الدول الأخرى في هذا النشاط، وفي هذا تشجيع

على الانفتاح والتعامل الايجابي مع الاخرين، وبذلك اختصار للزمن، ومن ثم، تقليل في الكلف.

2. **الإطار القانوني والتنظيمي**

يعد الإطار القانوني والتنظيمي لخدمات التمويل الأصغر في العراق متعددة وغير موحدة بإطار موحد وتخضع جميعاً إلى إدارة وقانون البنك المركزي (على الرغم من ان قانون البنك المركزي لا يسمح بمزاولة النشاط التمويلي والاقراضي، فمهمته الأساسية هي تنظيم والاشراف على السياسة النقدية في العراق)، وتتمثل الأطر القانونية والتنظيمية بـ:

- قانون البنك المركزي رقم 43 لسنة 2015.
- قانون المصارف العراقية وقانون التأمين العراقي وقانون حماية المستهلك (الخدمات المالية).
- قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لسنة 2012 وتعليمات الإقراض رقم (3) لسنة 2014 في تنظيم الإقراض للشركات المدرة للدخل. يهدف هذا القانون إلى:
  - توفير فرص عمل جديدة وتقليص البطالة.
  - توفير التمويل للراغبين بالعمل ضمن الفئات المستهدفة بهذا القانون.
  - اعادة تدريب الباحثين عن العمل لتتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل.
  - تشجيع اقامة حاضنات الأعمال (Business incubators) في أسناد المشاريع.
- قانون المنظمات غير الحكومية وتعليمات تسهيل تنفيذها، وهنا نشير إلى ان بعض الجهات المبادرة

للتمويل الأصغر أعلاه، هي منظمات غير حكومية مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية وان السماح لها في التمويل هو مخالف لأهدافها ورسالتها (غير الربحية).

3. **الفئات المستهدفة من سياسة التمويل الأصغر في العراق**

يمكن تصنيف هذه الفئات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الافراد والمؤسسات:

- **المجموعة الأولى:** الافراد الفقراء أو العاطلين عن العمل ولديهم القدرة والرغبة في العمل (النشطين اقتصادياً) أو الافراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصاً اقتصادية ومهارات أعمال، إذ انه لا يجب أن تستخدم الاموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة. وتبرز اهمية هذه المجموعة في التمويل الأصغر لما تعانيه من الحرمان والأقصاء المالي، والذي يتمثل في الجوانب الرئيسة الآتية:

- أن الخدمات المالية الرسمية غير متاحة أو في الأصل غير موجودة للفقراء من أفراد المجتمع.
- مشكلة إمكانية الوصول حتى في الحالات التي تكون فيها الخدمات المالية متاحة أو موجودة للفقراء، فإنها غير ميسرة، أي أنهم لا يتمكنون من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية لوجود عوائق تحول دون وصولهم لهذه المؤسسات.

- مشكلة القدرة على الاستخدام حتى في الحالات التي يتمكن فيها الفقراء من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، فإنهم في الغالب لا يحصلون على تشكيلة الخدمات المالية التي تلائم كل احتياجاتهم ورغباتهم.
- مشكلة تحقيق المساواة من حيث النوع حتى عند حل المشكلات المتعلقة بإتاحة وتوفير الخدمات المالية الرسمية، فإن الرجال أكثر حظاً في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

إن الأمم في سعيها المتواصل لتوفير الحاجـيات الأساسية والرفاهية لشعوبها اولت اهتماما خاصا لأسهامات المرأه في الإنتاج، لما تشكله النساء من نسبة تصل الى 50% من سكان الكثير من المـجتمعات، لذا فإنه من الضروري الأهتمام بترقية المرأه والسعي الجاد لدماجها في الحياة الاقتصـــــادية والاجتماعية وذلك في سبيل تطوير الأسر وبالتالي المجتمع باتجاه تحقيق التنمية المستدامـة. وهذا يلزم المجتمعات بالتركيز على التعليم، التدريب والتعاون والتكاتف بين افراد المجتمع، وهو ما يعـد مدخلاً سليماً من مداخل التنمية.

- **المجموعة الثانية:** الاستهداف المؤسساتي؛ وهي المشاريع المتناهية الصغر والصغرى والصغيرة؛ ولغرض منح القروض يمكن تصنيف هذه المشاريع اعتماداً على عدد العاملين على:
  - **المشاريع متناهية الصغر** عندما يكون عدد العاملين فيها لا يتجاوز الـ (2) شخصين، مثل محلات الحلاقة، اكشاك العصائر، اكشاك

البيع المباشر... الخ. وهي مشاريع فردية قائمة على حرف يدوية، تراثية، فلكلورية ترتكز على مبادرات فردية ترتبط بالإرث العائلي (تداول المهنة من جيل إلى جيل) تتسم بصغر مجالها الانتاجي وتعتمد على ورش عمل فردية بسيطة في ممارسة اعمالها وهي في الغالب الحرف والمهن اليدوية.

- **المشاريع الصغرى** وهي المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (3-5) شخص، منها على سبيل المثال: ورش النجارة، ورش الحدادة، الخياطة، محلات البيع لتجارة التجزئة، الوكالات، خدمات صيانة السيارات..... الخ.
- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة** هي اوسع في عملياتها الانتاجية وأكثر استخداماً لعناصر الانتاج من رأس المال والايدي العاملة، وهي متباينة بين الدول، ففي العراق يُعد المشروع صغير عندما يتراوح عدد العاملين فيه من (5-10) عامل بينما تعرف المشاريع المتوسطة بأنها تلك المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها من (10-29) عامل، وما زاد عن ذلك فهي **مشاريع كبيرة.**

بناءً عليه، فإن هيكلية المشاريع اعتماداً على عدد العاملين تكون كالآتي:

- **المشاريع متناهية الصغر**: مبادرات فردية في ممارسة المهنة (1-2) شخص.

- **المشاريع الصغرى**: تتضمن نشاطات حرفية ومهنية لمجموعة افراد لا تتجاوز (5) أفراد.
- **المشاريع الصغيرة:** بين (5-9) أشخاص.
- **المشاريع المتوسطة:** من (10) ولغاية (29) شخص.
- **المشاريع الكبيرة:** من (30) شخص فأكثر.

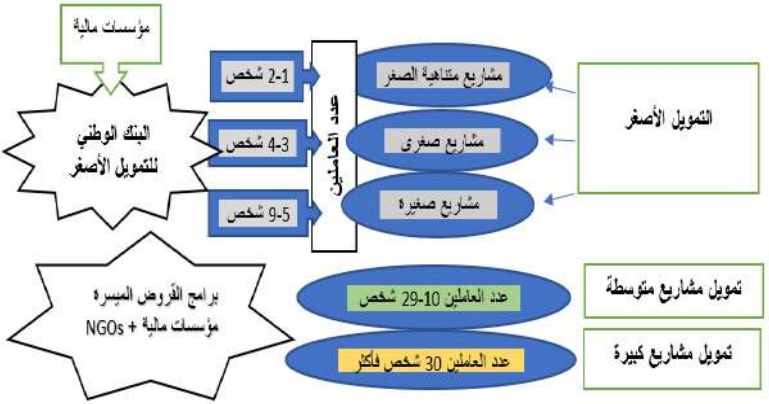

وعلى اساس هذه الهيكلية يتم **اعداد سياسة الاقراض والضمانات المطلوبة**، من قبل مؤسسات التمويل، بحيث تمنح مشاريع التمويل الأصغر (المتناهية الصغر والصغرى والصغيرة) الامتيازات التفاضلية في مبالغ القروض ومدد سدادها واسعار الفائدة المطلوبة، والتي يفترض ان تكون في حدها الأدنى، مع ميزة تفاضلية للموقع الجغرافي لهذه المشاريع، وخاصة في المحافظات التي تعاني من ارتفاع نسب الفقر والبطالة. وفي هذا الصدد نقترح انشاء **البنك الوطني للتمويل الأصغر**، كبنك مستقل للاستثمار في مشاريع التمويل الاصغر من عمليات الاقراض والائتمان واستثمار المدخرات

في هذا النوع من المشاريع، على ان تسند الحكومة تأسيس هذا البنك مالياً، وبنسبة لا تقل عن (80%) من رأس مال البنك، على ان تتميز هذه الهيكلية المالية بالمرونة في تغير نسب المساهمة في المراحل اللاحقة من عمل البنك لصالح المدخرين واصحاب مشاريع التمويل الأصغر.

وعلى هذه المؤسسة المالية أن تكون ملتزمة بأربعة مبادئ أساسية للائتمان الأصغر:

- تقديم خدمات مالية طويلة الأمد، مع اهمية نسبية للضمانات وبأسعار فائدة منخفضة.
- الوصول إلى أعداد كبيرة من الزبائن، وخاصة الفقراء.
- بناء القدرات وتطوير مهارات العمل للفقراء.
- بلوغ الاستدامة المالية.

عاشراً: التمويل الأصغر والشمول المالي

إن فكرة القضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة باعتماد التمويل الأصغر، قد تكون غير مرغوب فيها من قبل البعض، مقابل الدعوات إلى تبني والتركيز على **الشمول المالي (Financial indusion)**[35]، دون وجود أي أساس منطقي مقنع بخصوص لماذا يعد الشمول المالي مرغوباً في حد ذاته، ففي مصر، مثلاً، تقوم السياسة الوطنية الحالية، بناء على مشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالتركيز على إشراك الناس في القطاع المالي دون معالجة المشاكل الهيكلية التي تبقي على انخفاض مستويات دخل الأعمال التجارية الصغرى وانخفاض معدلات الأجور. ومع ذلك، تبدو السياسة الوطنية أكثر شفافية، إذ أنها تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي دون المبالغة في الترويج لهذا الأمر على إنه أداة سحرية للحد من الفقر.

ونؤكد هنا على ضرورة تبني **برنامج وطني للإصلاح الهيكلي**، يركز على تعميق ونمو قطاعات الاقتصاد الانتاجية وترابطاتها، وعلى وجه الخصوص الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على أن تكون سياسة انتاجية واسعة النطاق، قائمة على القطاعات السلعية، تركز على مشاريع التمويل الأصغر، فضلاً عن ما يرتبط بها من نشاطات متفاعلة ومتداخلة من علاقات ترابط صناعي زراعي وخدمات تجارية وتسويقية، تستند على ريادة الأعمال والمسؤولية الاجتماعية لراس المال.

حادي عشر؛ خطوات في مسار التنفيذ

1. تخصيص جزء من الموازنة لدعم مشاريع التمويل الأصغر في العراق وحسب المحافظات ومستوى تنميتها المكانية، أو في اجراء التعديل على ما تم تخصيصه في قانون رقم (10) لسنة 2012، والبالغة (150) مليار دينار عراقي، بعد إعادة النظر في انواع المشاريع التي أشار اليها القانون.

2. انشاء مؤسسات للتمويل الأصغر في بغداد والمحافظات، وخاصة تلك التي تظهر فيها مؤشرات مرتفعة للفقر والبطالة، مع ترسيخ التعاون الدولي مع المنظمات المانحة للدعم المادي والفني، باستخدام منهجية الإقراض الفردي والجماعي.
3. تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في إنشاء هذه المؤسسات وان لا يتعارض ذلك مع مساهمة المصارف الرسمية في قطاع التمويل الأصغر بخفض سقفها الائتماني أو تقديم تمويل بالوساطة من خلال شركات تقدم خدمات متعلقة بالتمويل الأصغر.
4. على الحكومة تكريس إدارات متخصصة لتمويل التنمية داخل البنوك المملوكة للدولة القائمة أو إنشاء بنك إنمائي جديد مملوك للدولة لتقديم الخدمات المالية والفنية لمشاريع التمويل الأصغر: البنك الوطني للتمويل الأصغر.
5. ينبغي أن تشجع على إنشاء بنوك تعاونية مملوكة للأعضاء كمؤسسات بديلة لتمويل الأعمال التجارية في إطار هذا التمويل. على ان لا تستهدف هذه البنوك تحقيق أقصى قدر من الربح، بل تركز، عوضاً عن ذلك، على التمويل قصير الأمد لرأس المال العامل، والتمويل طويل الأمد للمعدات وغيرها من الأصول الثابتة لدعم تحديث الشركات.
6. ينبغي أن يعالج البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي الحواجز المؤسسية والسوقية التي تضعف الصناعات المحلية، بما فيها الشركات متناهية الصغر والصغرى والصغيرة، في المقام الأول، مثل الترخيص وعدم توافر التدريب والمعلومات. ولن يعود هذا الأمر بالفائدة على تلك الشركات فحسب، بل سوف

يكون له فوائد أكبر على صعيد الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل.

7. انشاء حاضنات الاعمال (Business Incubators) و دعم وتطوير القائم منها لتفعيل دور هذه الحاضنات في اسناد الشباب للولوج في سوق العمل من خلال تشجيع وتبني ريادة الاعمال. ويمكن تشخيص أنواع المشاريع ضمن حاضنات الاعمال:
   - مشروع ابتكاري (منتج جديد أو مبتكر أو اجراءات مبتكرة).
   - مشروع تنموي (يوفر فرص عمل لصاحب المشروع وآخرين).
   - مشروع انتاجي (يعزز الانتاج المحلي والوطني).
   - مشروع نمطي (يتم إدخال التكنولوجيا الحديثة الممكنة لتحسين المخرجات).

8. تفعيل العمل بقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لسنة 2012 وتعليمات الاقراض رقم (3) لسنة 2014، والتي تضمنت آلية وسياسة الاقراض واسترداد القرض وخاصة فقرات قيود الاقتراض ورأس المال المحدد وقيود مشاركة المستثمر الأجنبي، وإعطاء الأسبقية للمصارف التي لها فروع في جميع المحافظات.
9. إعادة هيكلة شركات القطاع العام والمختلط في إطار آليات محدثة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
10 - مبادرة الحكومة بتنمية نشاط إعادة التصدير للسلع المنتجة للمشاريع الصغرى والصغيرة من خلال إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن

تسـويقها وتوقيتها والعمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائي من خلال تخفيض التعريفـة الجمركيـة على المواد الخـام المســـتوردة مع تخفيض تكلفـة النقـل لهـذه المنتجـات ومساعدتها في تحسين جودة منتجاتها لتتمكن من المنافسة في الخارج.

11 تحتاج غالبية المشـاريـع الصـناعية لمقومات البنية التحتية والمعدة من قبل المؤسسـات الحكومية والقطاع الخاص، إذ يتطلـب ذلـك فرز مســـاحـات كبيرة من الأراضي وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لإقامة صـناعات صـغيرة متعددة بدل من بعثرتها داخل المناطق الســكنية بدون رعاية وخدمات، موفراً بـذلـك الإمكانيات الملائمة لها وهـذا قـائم على مـدى جـديـة الحكومـة في إعـداد المخططـات لإقـامـة مثـل هـذه التجمعات في المراكز المخصصة لها والمدروسة، خاصة وان العراق لـديـه امكانيـات مـاديـة وبنيـة تحتيـة غير مســـتغلَّة مشجعة لإقامة مثل هذه المجمعات.

12 ان يقوم الجهاز المركزي للإحصـــاء بإكمال قاعدة البيانات للمشـاريـع متناهية الصـغر والصـغرى والصـغيرة بأسـلوب الحصر وليس العينة.

الهوامش والمراجع

[1] - يُعد مفهوم الفقر مفهوم معقد يتضمن ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وهناك عدة مفاهيم لظاهرة الفقر تم إحصاؤها من قبل الهيئات ورجال الاقتصاد والمالية انطلاقاً من واقع الشعوب، مع تنوع وتعدد المعايير المعتمدة في قياسها. و قد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " (البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ،مؤسسة الأهرام،القاهرة،1990 ص41.) إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف. و في سنة 1996، حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الفقر، على انه " نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب". و في سنة 2001 ، تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية (عبد الرزاق الفارس: "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1،2001، ص22.).

[2] -Banerjee, S. B., & Jackson, L. (2017). Microfinance and the business of poverty reduction: Critical perspectives from rural Bangladesh. Human Relations, 70(1), 6391.

[3] -عبد المنعم محمد الطيب، "تجربة التمويل الأصغر الاسلامي في السودان"، المؤتمر العالمي للتأمين الاقتصادي والتمويل الاسلامي، الدوحة، 2011، ص18.

[4]-بلانت فاينانس، "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية"، موقع الكتروني مايو ،2008 ص 52.
http://www.sfdegypt.org/c/document_library/get_file?

[5] -تشير بعض الدراسات التاريخية الى وجود التمويل الأصغر في القرن السادس عشر أثر الزيادة المتصاعدة للفقراء في اوربا، وأشهرها تجربتي ايرلندا والمانيا؛ ففي عام 1720 شهد أول قرض موجه للفقراء في ايرلندا، حيث اشارة الارقام ان ما يعادل 20% من الاسر الأيرلندية حصلت علي قروض صغيرة

ومتناهية الصغر بحلول عام 1847. اما التمويل الاصغر في المانيا فهو يرجع الي القرن التاسع عشر (1847 1846م) احداهما في الريف كان يقودها رجل اسمه (Rieffesh) واخر في الحضر اسمه (Delitzch schulzez). انظر في ذلك؛ سلومة موسى يحيى بشارة؛ " التمويل الأصغر ودوره في تخفيف الفقر في السودان"، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص89.

[6] -Abdul Rahim "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 12 (2007), p 38.

[7] -حنان قسوم، بدرة بن تومى، " فعالية نظام التمويل الأصغر فى الإقلال من الفقر ؛ دراسة حالة بنك جرامين، البنك الوطنى للتنمية بمصر و البنك الوطنى لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، مجلد1، ع1، 2016/1/30، ص 124151، جامعة سطيف1/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[8] -يوسف الفكي عبد الكريم، "تجربة مصرف الفقراء"، ص3 ؛ مقال متاح على موقع
http://www.kantakji.com/economics/

[9] - في عام 2006 تم منح جائزة نوبل للسلام مناصفة بين محمد يونس ومصرف غرامين.

[10] -خالد الغزاوي؛ " التمويل الأصغر: المختصر المفيد"، الموقع الالكتروني؛
https://www.ammonnews.net/article/632427

[11] -انظر الموقع الالكتروني؛
https://documents1.worldbank.org/curated/pt/329511468014464395/

[12] - زهير عبد الحميد معربة، "دراسة علمية عن مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر"، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2004، ص359.

[13] - تم الاعتماد في كتابة هذه التجربة على؛ سلومة موسى يحيى بشارة، مصدر سابق، ص102-106

[14] - زهير عبد المجيد معربة، دراسة علمية عن مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر، كلية التجارة، جامعة الأزهري ، 2004، ص401.

[15] - المصدر اعلاه، ص409

[16] - طويطي مصطفى، د/أولاد حيمودة عبد اللطيف، " آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر " مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، م 01 / ع: 01 (2019)، ص20.

[17] - طويطي مصطفى، مصدر سابق، ص 728

[18] -عبد الرحيم مبارك هاشم، "التمويل الأصغر متناهي الصغر في مصر؛ دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا تصرف للربح"، جامعة 6 اكتوبر، 2006، ص158.

[19] - بياري ماري براديل، ترجمة نهاد حنا، الادخار الاستثماري، دار الانوار بيروت، 1966م، ص5.

[20]- يعود أصل فكرة حاضنات الاعمال الى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذ تنظر حاضنات الاعمال الى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج الى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، إذ يحتاج الى حاضنة تضمه منذ مولده من اجل حمايته من المخاطر وتوفير مستلزمات استمراريته تدريجياً بما يؤهله للنمو وتحقيق هدف المشروع. ان اي سياسة تستهدف النهوض بواقع المشاريع الصغرى والصغيرة لا بد ان تعتمد إنشاء حاضنات اعمال لدعم هذه المشاريع، ويمكن للعراق ان يستفيد من تجارب الدول الاخرى، لا سيما الدول العربية في هذا المجال، ان ضرورة انشاء هذه الحاضنات انما يدخل في إطار التفاعل والانسجام مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بتطوير هذه المشاريع، إذ تعد هذه الحاضنات بمثابة منظومة خدمية تقدم العديد من التسهيلات التي يحتاجها صاحب المشروع ولمدة محددة من الزمن، وبشكل متتابع وبتكاليف ميسرة.

[21]- عبد الرحيم مبارك هاشم، مصدر سابق، ص.160

[22]- زهراء صالح الخياط، " تحليل الاداء المالي لمؤسسات التمويل الاصغر في العراق"، مؤتمر الريادة وذكاء الاعمال في المنظمات العراقية كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل 2012، ص10.

[23]- منذ عام 2007، سعى العراق الى تحليل ظاهرة الفقر الوطني باعتماد طريقة "كلفة الحاجات الاساسية؛ الغذائية وغير الغذائية" (Cost of Basic Needs-CBN) لاستخراج "خط الفقر الوطني"، من خلال احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي. وتم احتساب خط الفقر كالآتي؛

- كلفة خط فقر الغذاء = عدد السعرات الحرارية اللازمة x كلفة السعرة الحرارية الواحدة
- خط الفقر = كلفة تغطية الحاجات الغذائية الأساسية + كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية
انظر في ذلك؛ وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء، " تقدير خط الفقر وملامح الفقر في العراق"، بغداد، اذار 2009.
ويمكن القول ان هناك عوامل عديدة فاقمت مشكلة الفقر في العراق منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وكذلك الحروب والعقوبات الاقتصادية والكوارث البيئية، فضلاً عن التراجع في انشطة القطاعات الاقتصادية الانتاجية. انظر؛ البنك الدولي، " مواجهة الفقر في العراق؛ تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي: النتائج الرئيسية"، 2010، دائرة العلاقات العامة والنشر، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ وزارة التخطيط، 2010، ص3، 10، 17-20.

[24] - وزارة التخطيط؛ مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، 20172018.

[25] - طيلة العام 2007، قامت وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء وبدعم من البنك الدولي بتنفيذ واحد من اهم المسوحات الميدانية في العراق، سمي بالمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق بهدف توفير البيانات الاساسية المطلوبة للظروف المعيشية والصحة والتعليم لـ (18) الف أسرة ضمت حوالي (127) الف شخص. ساعدت هذه البيانات في وضع اول وثيقة وطنية لمواجهة الفقر في العراق، سميت بـ "الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق للسنوات 2010-2014.... ثم تبعتها الاستراتبجية الثانية (2018-2022) ثم الاستراتجية الثالثة (2023-2027).

[26] -جمهورية العراق، وزارة التخطيط وآخرون، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، وزارة التخطيط، يوليو ،2020 ص.11

[27] تصريح الناطق الاعلامي لوزارة التخطيط لوسائل الاعلام في 2023/4/29

[28] جمهورية العراق، وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء / مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021.

[29] زهراء صالح الخياط، مصدر سابق، ص2

[30] المصدر السابق، ص9.

[31] - باسم ساجت، " واقع التمويلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وزارة التخطيط، ندوة التمويل الاصغر، 2021/11/3.

[32] -المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 3 تموز /2023

[33] -تم الاعتماد في ابراز هذه المبادرات على: باسم ساجت، " مصدر سابق.

[34] - وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية للسنوات المذكورة.

[35] - الرفيعي، افتخار محمد مناحي؛ " دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي"، الموقع الالكتروني: https://www.esraa.edu.iq

توجهات عامة في إعداد سياسة للتمويل الأصغر

داعمة لنشاط اقتصادي مدر للدخل ومولد لفرص العمل

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الإسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252